

إذا الشعب يوماً  
أراد الحياة  
فلا بد أن يستجيب  
القدر

# الإرادة

نشرية سياسية إخبارية جامعة



جويلية-أوت 2009

العدد الثاني عشر

المدير المسؤول: محمد جمور

الموقع : [www.hezbelamal.org/alirada](http://www.hezbelamal.org/alirada)

البريد الإلكتروني : [alirada@hezbelamal.org](mailto:alirada@hezbelamal.org)

## في هذا العدد

الإفتتاحية: على الدّرب ماضون

الحياة الحزبية

إطلاق سراح مساجين الحوض المنجمي مطلب غير قابل للتأجيل

في مؤتمر التكتل: حزب العمل يرفع صوته عاليا للدفاع عن مطالب الشعب ويتصدى لنوازع الارتداد

لنحترم استقلالية النقابة الوطنية للصحافيين

الندوة الدورية للولاية، اندماج الدولة بالحزب الحاكم

المبادرة الوطنية والرهانات الجهوية ولاية المنستير نموذجا

ارتفاع لا يطاق للأسعار

تعليم : قراءة في نتائج الدورة الرئيسية لامتحان البكالوريا

تشغيل حاملي الشهادات الجامعية يستدعي مجهودا أكبر من الدولة

المفاوضات الاجتماعية في قطاع المؤسسات والمنشآت العمومية لم تنته بعد

إطلاق حملات "الرافل" في هذه الفترة لمصلحة من؟

الظرف الاقتصادي في تونس متاعب الاقتصاد تتوالى

وطننا العربي والمشاريع القادمة

القاعدة العسكرية في أبو ظبي: الأبعاد الحقيقية

قراءة في تفجّر الغضب في إيران

ارتفاع نفقات التسلّح في العالم والولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكثر تسلّحا

هندوراس: مقارنة أولى

## على الدرب ماضون

وتعيد إنتاج صيغ ولاية الأمر، وأهل الحلّ والعقد وفتاوي التبرير والتكفير.

ثاني هذه المعاني: هو الطابع الاجتماعي التقدمي لهذا المشروع فنحن حزب يدافع عن قيم العدل، يدافع عن استفادة كلّ المنتجين من الثروة الوطنية ومن ثمار التطور والنمو الاقتصادي ويرى أنه من حقّ كلّ أبناء تونس من سائر الشرائح الاجتماعية ومن كلّ المناطق أن يكون لهم حظوظ عادلة في خيرات وطنهم وثمرات جهودهم وأن يكون للدولة دور محوري في ضمان الحد الأدنى الكريم من الخدمات والمرافق لكلّ أبناء تونس أينما كانوا. وتوفر فرص العمل والعيش اللائق ضمن سياسة اقتصادية اجتماعية تنموية عادلة.

ثالث هذه المعاني: هو البعد الوطني لهذا المشروع فنحن في حزب العمل نعتقد أن كلّ هذه المهام السياسية والاجتماعية التقدمية لا مجال لانجازها إلا بالاعتماد على قوى شعبنا الذاتية فطالما لم تدرك جماهيرنا هذه المطالب ولم تتحمس لتحقيقها فإنها ستبقى مشروعا افتراضيا بعيدا عن الواقع وإنّ مساعي البعض للاعتماد على قوى امبريالية لتحقيق "الاختراق الديمقراطي" ليس في الحقيقة إلا ضربا من تبرير التدخل الاستعماري في نضالنا، نحن نعتقد أنّ هذه القوى الخارجية الهيمنية لا تتدخل إلا لخدمة مصالحها الخاصة وهي توظف لتحقيق تلك المصالح بعض القوى المحلية التي تعتمد عليها والتي تحاول أن تصوغ بواسطتها بدائل للمحافظة على تلك المصالح.

ونحن ننطلق اليوم من أنّ التناقض الرئيس الذي يحكم واقعنا هو التناقض بين الامبريالية والشعوب والأمم المضطهدة وفي هذا الإطار يتنزّل نضالنا التحرري ضدّ الامبريالية وبدائلها ولهذا السبب فإننا شديداً نتمسك باستقلالية قرارنا وشديداً المناهضة لأي تدخل أجنبي في شأننا الوطني.

نحن نناضل للتحرّر من الهيمنة الامبريالية وخاصة الهيمنة الأمريكية المتحالفة مع الصهيونية العالمية. ونعتقد أنّ التطور الوطني والديمقراطي يمرّ عبر تصفية التأثير السلبي للامبريالية في بلادنا ووطننا العربي مغرباً ومشرقاً.

نحن نعتقد أنّ تحرير هذا الوطن من العراق وفلسطين وسائر الأجزاء الواقعة تحت الهيمنة وتوحيده ديمقراطياً هي مهمة تقدمية ترتبط بأفق النضال الوطني الديمقراطي وبأفق النضال الأممي المناهض للنظام الامبريالي المعولم، المناهض للاستغلال والحروب العدوانية وجرائم تدمير البيئة والمحيط وبذلك فإنّ مشروعنا هو جزء من مشروع الإنسانية التقدمية في هذا العالم نعتزّ به ونعمل جاهدين على تحقيقه.

أبو خالد

في الذكرى الرابعة لتأسيس حزب العمل الوطني الديمقراطي احتفل مناضلو الحزب وأنصاره وأصدقائه بإحياء هذا الحدث الذي يعتبر لبنة في صرح النضال الوطني والتقدمي. وقد عبّرت إشارات الحزب عن الوفاء لتضحيات من فقدناهم من شهداء الخط الوطني الديمقراطي ومناضليه من حمادي زلوز وعبد الله الهمامي، مروراً بالفاضل ساسي وبكلّ من ضحّى من أجل إعلاء كلمة الحرية والعدل في هذه البلاد. ويهمنّا بهذه المناسبة أن نوّكد جملة من المعاني الأساسية في هذه المرحلة من نضالنا.

أولها أنّ مشروع حزب العمل هو مشروع سياسي وطني وجد ليبقى وليترسخ في أرض الواقع ولا مجال فيه للتراجع عن النشاط العلني وذلك لأنه مشروع إيجابي طرح قضية النضال الملموس من أجل انجاز برنامج واضح وواقعي تضمن الدفاع عن حقّ أبناء تونس في أن يمارسوا مواظنتهم كاملة أي أن يكون لهم حقّ اختيار من يحكمهم ويسير شؤونهم العامة من أبسط خطة سياسية مدنية إلى أعلاها.

ولا مجال لتحقيق ذلك إلا بإرساء قاعدة صلبة لديمقراطية حقيقية تتجاوز المظهر لتمسّ الجوهر. وهذا أمر لا يتأتى بين عشية وضحاها بل سيتحقق بالصبر والمثابرة على خط النضال الثابت في الدفاع عن ذلك الحقّ.

ودون قفز على المراحل أو إدعاء أو غرور في غير محلّه. فنحن نعتقد أنّ هذا الأمر يستدعي المثابرة والإسهام في تهيئة الظروف الموضوعية لانجاز هذا الهدف وطمأنة كلّ المعنيين به إلى أنه ممكن ويخدم المصلحة الحقيقية لكلّ أبناء تونس. ومن الواجب حشد قوى كلّ الفعاليات السياسية المدنية التقدمية المعنية بتحقيق هذا الهدف ويهمنّا هنا أن نوّكد راهنية الطابع المدني لنضالنا السياسي، إنّ مجتمعنا الذي عانى ويعاني من مخلفات التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية القديمة المبنية على الولاء الدموي والجهوي والعشائري وتوظيف المقدس والخلط بينهما وبين العقيدة الدينية التي يجب أن تحترم ويكفل حقّ ممارستها وتلغى أي وصاية عليها والسياسة وهي مخلفات يقع إنعاشها والترويج لها والنفخ في جذوتها من قبل قوى سياسية يمينية وأنظمة رجعية تستعمل إمكانيات هائلة ليس أقلها السيل الإعلامي الفضائي المتدفق يومياً وذلك في الحقيقة صورة واقعية لمراحل التطور غير المكتملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والتي من واجبنا أن نعي بها ونعمل جاهدين على استكمالها، حتى يصبح مدار العملية السياسية هو البرامج الوضعية ومدى واقعيتها وقابلية انجازها وتوافقها مع مصالح أوسع الجماهير ومع التطور التقدمي للبلاد.

إنّ النضال من أجل تكريس الطابع المدني للنضال السياسي هو مقوم ديمقراطي أساسي وشرط أولى يمكن من إرساء مقولات الاحتكام لمنظومة قانونية وضعية تبدأ من الدستور وتنتهي بالقوانين المنظمة لمختلف أوجه النشاط الاجتماعي، وتؤكد مبدأ التساوي إزاء القانون، ويجب أن يترافق ذلك مع حملة توعية شاملة والتزام وإلزام بممارسة تكرس هذا الأمر، حتى لا نجد أنفسنا في ساحة تكرس الاستثناء وتبرّر الاستبداد بتعلات شتى

مجموعة لوائح منها لائحة تتعلق بالأوضاع في الوطن العربي تدين خاصة العدوان الصهيوني على غزة واحتلال العراق كما أمضت الأحزاب المشاركة على عريضة تطالب السلطة التونسية بإطلاق سراح مساجين الحوض المنجمي.

### بادروا تبرسيم اسمائكم في القوائم الانتخابية

قراننا الأعضاء: المشاركة في الانتخابات مظهر من مظاهر ممارسة حق المواطنة، ولا مجال لممارسة هذا الحق بدون ترسيم في القوائم الانتخابية لذلك ندعوكم للاسراع بذلك لدى البلديات والعمادات التي تقطنون بها، والحق في الترسيم يتم بصورة دائمة إلى حدود صدور الأمر الداعي للانتخابات.

### الوفاء بعد عام على الرحيل

مرّ عام على رحيل الرفيق عبد الله الهمامي ففي 17 جوان 2008 غادرنا بجسده ولكن هذه السنة أثبتت بكل مستجداتها أن المناضلين الصادقين من أبناء الشعب لا يطولهم النسيان، وأن تأثيرهم في محيطهم وواقعهم يتواصل رغم غيابهم المادي.

لقد ظل هذا الرفيق حاضرا بانجازاته التي لا تمحى في بناء حزب العمل وتكوين كوادره والتأكيد حتى اللحظات الأخيرة من حياته على مشروعه العظيم في خدمة أبناء الشعب. بل إن التحديات التي واجهها الحزب فرضت على رفاهه وتلاميذه في النضال أن يندكروه ويستلهموا من صموده وإصراره ما ساعدهم على مواجهة صعاب العمل ومشقة المضي قدما بمشروعهم السياسي. وفي ذلك وفاء لذكراه وذكرى كل شهداء الخط وشهداء الوطن والقضية.

فعهدا يا أبا حسام أن نمضي قدما على دربك، وأن نزرع الأمل والخير والعدل في هذه الأرض التي أحببت وأن تنتصر للشعب والحق الذي عشت مكرسا حياتك من أجله.

رفيقك: أبو خالد

### حزب العمل يقرّر المشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة

بعد أن قرر حزب العمل الوطني الديمقراطي أن يشارك في الانتخابات الرئاسية ضمن تحالف المبادرة الوطنية من أجل الديمقراطية والتقدم، قررت قيادة الحزب أخيرا المشاركة في الانتخابات التشريعية، ضمن التحالف نفسه، ودخلت في مشاورات موسّعة مع كوادر الحزب وأنصاره للاعداد المادي للمشاركة العملية في هذا الاستحقاق.

### لقاءات بين العمل والاشتراكي اليساري

انعقدت في الآونة الأخيرة سلسلة من اللقاءات السياسية بين قيادة حزبي العمل الوطني الديمقراطي والحزب الاشتراكي اليساري تم خلالها تدارس معمق للوضع السياسي بالبلاد وما يقتضيه من مبادرات في اتجاه تأكيد حضور اليسار وتفعيل دوره في الدفاع عن قيم التقدم والاستنارة والمساواة والعدالة الاجتماعية، والانتصار لقضايا الديمقراطية والحرية وقضايا التحرر الوطني والأممي وبالاعتماد على قوى الشعب الذاتية وبعيدا عن أي تحالف غير مبدئي مع قوى محلية أو خارجية معادية للديمقراطية والتحرر الفعليين.

ويستعد الحزبان لصياغة جملة من الخطوات العملية في علاقة بالتطورات السياسية على الساحات المحلية والوطنية والعالمية.

### الحزب يشارك في الندوة السنوية للأحزاب الشيوعية والتقدمية ببروكسال

التأمت أيام 15 - 16 - 17 ماي الماضي ببروكسال الندوة العالمية الشيوعية التاسعة عشر. حضرها أكثر من خمسين حزبا ومنظمة شيوعية وتقدمية تمثل 43 دولة من افريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا.

ومثل حزب العمل الوطني الديمقراطي في هذه الندوة الرفيق محمد جمور عضو الهيئة التأسيسية واهتم هذا اللقاء بموضوعين حيويين:

1. الشباب ومهام الأحزاب الشيوعية تجاه حركات الشبيبة
2. الأزمة المالية العالمية

وساهم ممثل حزب العمل في فعاليات هذه الندوة بمداخلة حول أوضاع الشبيبة في تونس ودورها في النضال الوطني والديمقراطي والاجتماعي وتجربة حزب العمل في أوساط الشباب. وختم المشاركون أعمال لقائهم هذا باصدار مقررين حول الأزمة الاقتصادية العالمية وحول الشبيبة. كما صادقت على

## إطلاق سراح مساجين الحوض المنجمي مطلب غير قابل للتأجيل

نضالية ميدانية تختلف كلياً عن "مشروعية" المسؤولين والوجهاء المحليين المعنيين من قبل السلطة أو الذين أفرزتهم صناديق اقتراع تتعدم فيها الشفافية. خلال السنة التي مضت على اعتقالهم، أكد الأهالي مواطنو الرديف تضامنهم مع الموقوفين ووقوفهم إلى جانبهم رغم ما يكابدونه من صعوبات مادية وحرمان ومشقات مستمدين صبرهم وجلدهم وعنادهم للظلم والقمع من عدالة قضية أزواجهم وأبنائهم وأشقائهم الموقوفين وصمود هؤلاء وعوضاً عن أن تضع السلطة حداً لهذا الملف وتطلق سراح المساجين وتنتهي معاناة عائلاتهم التي تعيش ظروفًا صعبة يعجز القلم عن وصفها، عمدت السلطة منذ شهر إلى مضاعفة هذه الأتعاب بتوزيع المساجين الذين كانوا يقعون خلف قضبان سجن قفصة على سجن حرييب ورجيم معتوق وصفاقس وسيدي بوزيد في محاولة يائسة منها لتحطيم معنويات المساجين والعائلات على حد السواء وتقويض صمودهم.

هذا الإجراء أثار استياء عميقاً لدى الرأي العام الديمقراطي في تونس وخارجها ولم يحط من عزم العائلات ولا من روحها المعنوية والعالية ولم تزد قسوة هذا الإجراء وعقلية التشفي العائلات والمساجين إلا إيماناً بعدالة القضية. يبدو أن من اتخذ قرار التشييت لا يدرك عمق الاحتقان الذي يعيشه أهالي الحوض المنجمي والمنطقة ولا حالة الغضب التي ولدها مثل ذلك القرار الجائر ولا يدرك أن تحت الرماد اللهب، لا يعني أن تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والكرامة البشرية بدلاً من الغبن والظلم بمختلف أنواعه وأشكاله هي من أهم أسباب الانتفاضات الشعبية التي جرت وستجد حتماً في العالم وفي تونس ولن يوقفها الانغلاق والتعسف بل سيزيد من حدتها.

حتى نجنب المنطقة والبلاد كلها الهزات العنيفة أصبح إطلاق سراح كل مساجين الحوض المنجمي قراراً غير قابل للتأجيل والمماثلة واتخاذها في أقرب الآجال سوف لن يعكس إلا قدراً عالياً من المسؤولية والعزم الصادق على طي هذه الصفحة ونية نزيهة على بداية وضع أسس للانفراج السياسي الاجتماعي في البلاد ورغبة ملحة في معالجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي لا تزال تعيشها منطقة الحوض المنجمي بمقاربة جديدة.

و نأمل في حزب العمل الوطني الديمقراطي أن لا يتأخر هذا القرار وعلى كل سوف نواصل رفع هذا المطلب كل يوم وكل ساعة إلى أن يستعيد المساجين حريتهم ويرجعون إلى سالف عملهم وتنتهي مآسي العائلات وذلك لصالح الجميع.

في بداية شهر جوان من العام الماضي عاشت مدينة الرديف بالخصوص أحداثاً شديدة الخطورة. ففي الليلة الفاصلة بين 4 و5 جانفي 2008 شنت قوات الأمن حملة ضدّ مناضلي الحركة احتجاجية سلمية التي كانت تطالب بـ:

- 1- حق الشغل لأبناء الكادحين من المدينة وخاصة الشباب منهم.
- 2- حق مدن الحوض المنجمي، المنتج للفساط ومشتقاته الذي يوفر للدولة مدخولاً يقدر بأكثر من ألف مليون دينار سنوياً، في نصيبها من الثروة الوطنية وحقها في تنمية شاملة وبيئة سليمة.
- 3- وضع حد للرشوة والمحسوبية وانعدام الشفافية في الانتدابات بشركه فسفاط قفصة وهي ممارسات كان ضحيتها أبناء الشغيلة واستفاد منها المتنفذون في الجهة من رموز الفساد السياسي النقابي الإداري في الجهة.

خلفت هذه الحملة على أهالي الرديف المسلمين الذين كان ذنبهم الأوحى الدفاع عن إنسانيتهم وكرامتهم والتصدي للحيث الاجتماعي واستشراف الفساد، شهيدتين توفي أحدهما (الحفناوي المغزاوي) يوم 2008/6/5 فيما توفي الثاني متأثراً بحرقه بعد بضعة أشهر. تميزت تلك الحملة بتسليط عنف شديد على الأهالي مما اضطر العديد منهم إلى مغادره المدينة ولم تسلم بعض الممتلكات كالدكاكين التجارية والحرفية البسيطة من النهب. وانتهت الحملة باعتقالات في صفوف قادة هذه الحركة السلمية والعناصر النشيطة فيها فأوقفت الأب وابنه والشباب وشقيقه والأستاذ وتلميذه والعامل والمعطل. وبعد تعنيفهم، وقع تسليم العشرات منهم للمحاكم التي وقع توظيفها من جديد لإسكات تلك الحركة الاحتجاجية المنددة بالاستغلال الاجتماعي والحيث بمختلف أنواعه، وسلطت المحاكم إكماماً قاسية جداً على مناضلي الحوض المنجمي في أعقاب محاكمات أجمع الحقوقيون الشرفاء والملاحظون النزاهة من داخل البلاد وخارجها على أنها لم تكن نزيهة ولم تحترم فيها مقومات المحاكمة العادلة.

واستهدفت الأحكام الأشد قسوة القادة المعروفين بانتمائهم الفكرية السياسية اليسارية وبنضالهم النقابي المبدئي داخل الاتحاد العام التونسي للشغل نذكر منهم البشير العبيدي وعدنان الحاجي وعادل الجبار وغيرهم...

لا يفسر هذا الانتماء وحده شدة الأحكام المسلطة على هؤلاء المناضلين فهناك أسباب أخرى تقف وراء الأحكام الصارمة منها قدرتهم على قيادة الحركة الاجتماعية السلمية بمدينة الرديف، وعلى تجميع كل المواطنين حولهم لما عرفوا به من نزاهة وإخلاص في الدفاع عن المطالب المشروعة للأهالي وحنكهم في التفاوض مع ممثلي السلط المركزية والجهوية والمحلية وذكائهم في تجنب الأهالي مطبات الأعمال الاستفزازية التي كانت تقوم بها عناصر مشبوهة. هذه العوامل جعلت منهم قادة فعليين ولهم مصداقية ولهم مشروعية حقيقية لدى الأهالي وهي مشروعية

## في مؤتمر التكتل: حزب العمل يرفع صوته عاليا للدفاع عن مطالب الشعب ويتصدى لنوازع الارتداد

والعراقيل كثيرة، ولكن المناضلين عليهم بالإقدام على المواجهة وتجنب الحلول السهلة وحلول الهروب أو الاستقالة ونفض اليد من الشعب واليأس من إمكانية تغيير الوضع، إن واجبنا هو مراكمة المنجزات الايجابية مهما كانت صغيرة لتتحول إلى عمل كبير ومؤثر.

• وهذا طبعا لن يكون واردا إذا تواصل جو الانغلاق ومن حقنا هنا أن نطالب بأن يكون الحديث عن انتخابات شفافة وذات مصداقية أمرا واقعا، حتى لا يعم اليأس والتصحّر وتتعدد مبررات الإحباط وإخلاء الساحة لحلول الردة على اختلاف أصنافها.

• إن الانغلاق الذي يشمل مجال الحريات السياسية والحقوقية والاجتماعية لا يمكن أن يكون إلا مناخا للارتداد والتخلف وإهدار الفرص.

• ونحن ندعو من هذا المنبر لتوحيد كل الجهود من أجل جعل الانتخابات المقبلة نقلة نوعية على درب الديمقراطية الفعلية. نحن ندعو لتنافس حقيقي ونزيه في الانتخابات المقبلة دون قفز على الواقع أو غرور أو إهمال لحقيقة الاختلال الكبير في ميزان القوى بين السلطة والمعارضة المدنية. هذه المعارضة التي نتمنى أن تتوحد حول حد أدنى توافقي يسمح بخوض معارك سياسية - بالمعنى الايجابي - والتأثير في موازين القوى بما يخدم قضية الديمقراطية.

• إن هذا التوحد هو توحيد سياسي برنامجي وليس فقط توافقا على المعارضة دون مضمون أو دون مشروع مجتمعي بديل وتقديمي. ولهذا السبب اخترنا أن نكون طرفا في تحالف سياسي وطني ديمقراطي تقدمي تحت مسمى المبادرة الوطنية من أجل الديمقراطية والتقدم ونعلن اليوم أن هذا التحالف هو مشروع منفتح وهو مطروح للتطوير والتدعيم وليس واردا تفكيكه أو تجاوزه، وهو مشروع يقوم على أسس من الواجب اليوم توضيحها: خاصة بعد ما سمعناه في افتتاح هذا المؤتمر:

• من ذلك أن الهوية الوطنية للشعب ليست محل مزيدة، وهي معطى ثقافي واجتماعي واجب الاحترام من قبل الجميع، وخارج مجال التوظيف من أي طرف كان.

• إن الانحياز للطبقات الشعبية ولمطالب الحرية والعدل الاجتماعي مكوّن أساسي في نضالنا، ولا يجب التردد في الدفاع المتماسك عنها بعمل دؤوب وخطوات متصاعدة.

• إن السيادة الوطنية خط أحمر يجب النضال من أجل دعمها وحمايتها، ولا مجال للتفريط في هذا المجال وهذا أمر يجب توضيحه في علاقة بقضية الانتخابات والإشراف على العملية الانتخابية أو مراقبتها. فنحن نطالب بهيئة وطنية مستقلة عن وزارة الداخلية ومؤلفة من كفاءات وطنية مشهود لها بالنزاهة والحياد ومتوافق عليها من قبل كل الفرقاء السياسيين لمراقبة العملية الانتخابية في كل مراحلها.

افتتح يوم الجمعة 29 ماي بالمركب الثقافي والرياضي بالمنزه السادس المؤتمر الأول لحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات. وقد حضر الافتتاح وفد من قيادة حزب العمل الوطني الديمقراطي بدعوة من قيادة التكتل وتولى الرفيق عبد الرزاق الهمامي إلقاء الكلمة التالية باسم الحزب:

السيد رئيس المؤتمر

السيد الأمين العام للتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات

السيدات والسادة النواب والضيوف

نتوجه لكم باسم الهيئة التأسيسية لحزب العمل الوطني الديمقراطي وكلّ مناضليه بالتحية ونتمنى لكم التوفيق.

إننا نعتبر تمكين حزب مدني مثل التكتل من عقد مؤتمره في فضاء عمومي هو معطى ايجابي يجب أن يندعم ويتعمّم وهو الحالة الطبيعية والسليمة التي يجب أن تتكرّس، وقد استمعت في هذا الصدد لكلمة الأخ مصطفى بن جعفر التقويمية والتي اتصفت بكثير من الاتزان والحكمة التي ليست غريبة عنه.

• إن المطلوب اليوم أن تمضي بلادنا قدما في الانفتاح السياسي وأن يقع الكف عن التضييق على الأحزاب المعارضة، وأن يقع تمكين كل القوى السياسية المدنية الراغبة في تحمل مسؤولية تأطير المواطنين والإسهام البناء في تسيير الشأن العام أن تمكن من ذلك في إطار إرساء تقاليد العمل السياسي الديمقراطي التعددي وتجدير حق المواطنة الذي اتخذتموه عنوانا لمؤتمركم.

• وفي هذا الإطار فإننا نذكر بأننا مازلنا نحن في حزب العمل الوطني الديمقراطي نعاني من المنع رغم استيفائنا لكل المتطلبات القانونية وبعد مضي أربع سنوات على إعلان تأسيس الحزب ونؤكد اليوم أننا متمسكون وأكثر من أي وقت مضى بحقنا في العمل القانوني والعلني وأنه لا مجال لعودتنا عن هذا الحق. ولسنا وحدنا في هذا الوضع فهناك تشكيلات سياسية مدنية أخرى تعاني من المنع مثل الحزب الاشتراكي اليساري وحزب تونس الخضراء...

• ونحن نرفع صوتنا اليوم وبهذه المناسبة للمطالبة بانفراج سياسي يحقق العفو التشريعي العام وإطلاق سراح موقوف الحوض المنجمي الذين هم مناضلون يساريون ونقابيون جديرون بالاحترام، نحن نطالب بالتوجه لمعالجة هذا الملف معالجة سياسية واقتصادية وتنموية بعيدا عن الحلول الأمنية التي لا تزيد الأوضاع إلا تفاقمًا. كما نطالب بحل أزمة الرابطة وجمعية القضاة ونقابة الصحفيين بما يدعم مناخ الحرية ودعم استقلالية منظمات المجتمع المدني.

• إن الانفراج المنشود بات أمرا متأكدا خاصة والبلاد على أبواب استحقاق انتخابات 2009. ونحن رغم احترامنا لمختلف المقاربات فإننا نتطلع لجل هذه المحطة مناسبة لحلحلة الأوضاع في اتجاه ممارسة حق المواطنة ونحن نعرف أن الطريق عسيرة

عن توظيف المقدس، إن العقيدة الدينية يجب أن تحترم وتنتزه عن التداخل مع الشأن السياسي، لذلك نحن ضد تشطير المجتمع إلى إسلاميين وعلمايين لأن هذا الأمر سيكون مشروع فتنة ونحن في حاجة لمشروع مدني يفصل السياسي عن الديني ويحاسب الناس على مشاريعهم واجتهاداتهم العملية لا على ضمائرهم ومعتقداتهم.

• إننا ندعو كل القوى السياسية الديمقراطية المدنية التقدمية للإسهام في هذا المشروع من موقع التساوي في الحظوظ والحقوق والواجبات تحقيقا لمصلحة شعبنا وانتصارا لقيم التحرر والعدل في بلادنا ووطننا والعالم.

نجدد لكم التحية والشكر والسلام

• ونحن ضد تدخل سفارات الدول الامبريالية وقناصلها ومستشاريها في الشأن الوطني، فتونس ليست جورجيا أو أوكرانيا، ونحن نعرف حقيقة الثورات البرتقالية وخلفياتها، وعلى كل حال نذكر بأن التونسيين دفعوا دماءهم من أجل تحقيق حريتهم وطرد المقيم العام الفرنسي وأشباهه ولا مجال لعودة نفوذهم تحت أي عنوان كان، والدول التي تحتل العراق وتحالف مع الصهاينة لا يمكن أن تنشر ديمقراطية حقيقية لصالح الشعب عندنا، نحن نريد بناء الديمقراطية بجهودنا وبالتعويل على قدرات شعبنا ولا نطلب مساعدة من الدول الاستعمارية.

• ونحن نرى اليوم أن من واجب كل القوى الديمقراطية تعميق البعد المدني للعمل السياسي في بلادنا، ولهذا السبب فإن مدار التنافس يجب أن يكون البرامج والأداء العملي لتحقيقها والاحتكام إلى آليات وقوانين وضعية مدنية قابلة للتصحيح والتعديل وبعيدا

## نحترم استقلالية النقابة الوطنية للصحافيين

سياسة تجاهل المكتب التنفيذي ورفض الاستجابة لمطالبه. ولم يكفها ذلك فقررت أخيرا التخلص من هذا المكتب بعد أن نشر التقرير السنوي حول وضع الصحافة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة فدفعت بأربعة من أعضاء المكتب إلى الاستقالة وضغطت على الصحافيين لإمضاء عريضة تسحب الثقة من المكتب الشرعي وتدعو إلى تنظيم جلسة عامة انتخابية خارقة للعادة، بدعوى أن المكتب الحالي انحرف بالنقابة عن دورها النقابي والمهني وقام بتسييس نشاطها. وهي نفس المآخذ التي رفعها من انقلب على المكتب الشرعي لجمعية القضاة التونسيين. وفي بلاغ له يوم 2009/06/06 شكك المكتب التنفيذي لنقابة الصحافيين في صحة الإمضاءات المضمنة بالعريضة وأعلن عن قراره بتكليف خبير في الخطوط لتأكد من سلامة الإمضاءات كما دعا إلى جلسة عامة يوم 2009/06/26 استدعى لها أعضاء من قيادة الاتحاد الدولي للصحافيين.

إن حزب العمل الوطني الديمقراطي وأسرّة "الإدارة" يعبران عن تعاطفهما ومساندتهما للمكتب التنفيذي الشرعي لنقابة الصحافيين ويأسفون لمساعي البعض للانقلاب على الشرعية ويتوجهان ببناء ملح لجميع الصحافيين لتوحيد صفوفهم والدفاع عن استقلالية منظماتهم وتجنب الحسابات الحزبية الضيقة وهي شروط بدونها لا يمكن لهم تحقيق مطالبهم المادية والمعنوية ولن يتيسر لهم المساهمة في إرساء حرية الصحافة وحرية التعبير. إننا نؤكد وقوفنا وبكل وضوح إلى جانب الصحافيين النزهاء وإلى جانب كل من يناضل من أجل استقلاليته وعدم التفرير فيها ويتصدى إلى محاولات احتكار القضاء العام من قبل حزب واحد.

من خصائص وضع الاستبداد والانغلاق عدم اعتراف السلطة بالمجتمع المدني، أي بنسيج جمعياتي مستقل عنها يؤطر المجتمع ويدافع عن مصالح منظوري الجمعيات المستقلة ويمثل سلطة مضادة.

في تونس أكثر من ثمانية آلاف جمعية، لكن الجمعيات غير الحكومية والمستقلة فعلا عن السلطة قليلة جدا، أما البقية الباقية فهي جمعيات تدور في فلك السلطة وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي والعديد منها تكوّن بسعي من هذين الجهتين. وتحضى هذه الجمعيات بالدعم المالي وبسهيلات متنوعة.

أما الجمعيات المستقلة فهي تعاني من قلة الدعم إن لم نقل انعدامه والتضييق على نشاطها وهرسلة مناضليها ومراقبة مراسلتها ووسائل اتصالها إن لم يتم تعطيل هذه الأخيرة بالكامل. وعاشت بعض المنظمات أزمات حادة اقتعلتها السلطة ونفذتها أطراف قريبة منها داخل هذه المنظمات قصد القضاء على نزعتها الاستقلالية ونفسها النقابي النضالي ومبدئيها في الدفاع وتكريس الأهداف والمطالب التي تكونت من أجلها. هكذا كان مصير الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان منذ أكثر من ثماني سنوات أي منذ انتخاب قيادتها الحالية في المؤتمر الخامس أيام 27 و28 و29 أكتوبر 2000، وهذا ما حصل لجمعية القضاة التونسيين خلال صائفة عام 2006 عندما عمدت مجموعة من القضاة الذين حركتهم وزارة العدل إلى الانقلاب على القيادة الشرعية للجمعية لأنها تمسكت بنهج الاستقلالية وطالبت بتكريس استقلال القضاء وبتحسين الظروف المادية والمعنوية للقضاة. واليوم جاء دور مكتب النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين المنتخب في 2008/01/13 إثر المؤتمر الأول للنقابة.

تركيبة المكتب لم تعجب من يعتبر نفسه داخل النظام مؤتمنا على الصحافة التونسية ووصيا عليها، وزاد في تشنج هؤلاء تشبث المكتب باستقلالية النقابة وبالدفاع عن حرية الصحافة وممارسيها.

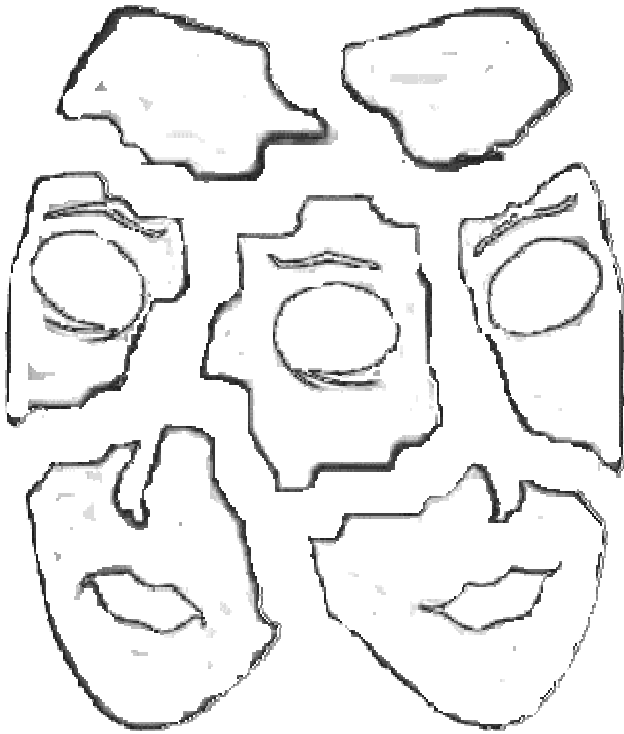
كان من العسير على الجهات المتنفذة عدم القبول بنتائج المؤتمر الأول للنقابة لأن المؤتمر كان ديمقراطيا لكنها انتهجت

## الندوة الدورية للولاية، اندماج الدولة بالحزب الحاكم

اخترت أن تلعب دورها كاملا وتخوض الانتخابات في إطار المبادرة الوطنية من أجل الديمقراطية والتقدم.

إننا نذكر السادة الولاية أنهم يستمدون شرعيتهم من الدستور ومن الأمر الرئاسي القاضي بتسميتهم، أما مشروعيتهم فإنهم يستمدونها من احترام القانون ومقومات النظام الجمهوري وصون الحريات العامة والفردية وخدمة المواطنين.

إن الأحزاب السياسية سواء كانت في الحكم أم في المعارضة لا يمكن أن تكون مصدر شرعيتهم أو مشروعيتهم، وفي المحصلة يحق لكل مواطن نزيه أن يستخلص من حضور السيد محمد الغرياني الندوة الدورية للولاية أن الإدارة لن تقف على الحياد من الاستحقاق الانتخابي المقبل هذا من جهة ومن جهة ثانية يعسر أن تكون نتائج الانتخابات المقبلة شفافة ونزيهة وديمقراطية لأن الإدارة شاءت ألا يكون المتنافسون على قدم المساواة.



التأمت الندوة الدورية للولاية يوم 2009/06/28 بدعوة من رئيس الدولة وترأسها كالعادة وزير الداخلية وتناولت بالدرس المواضيع التالية:

- 1) الوضع الفلاحي
- 2) الوضع الاقتصادي
- 3) التشغيل
- 4) الانتخابات الرئاسية والتشريعية

وكان من الطبيعي ومن البديهي أن يحضر هذه الندوة الوزراء عبد السلام منصور ومحمد النوري الجويني وسليم تلاتي، باعتبارهم المسؤولين الأوائل وتباعا على وزارات الفلاحة والتنمية والتعاون الدولي والتشغيل والاندماج المهني وهم أكثر الوزراء دراية بالقطاع الذي يشرف كل واحد منهم عليه.

أما أن يحضر ندوة الولاية الأمين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي محمد الغرياني بصفته تلك ويتدخل في موضوع الاستحقاقات الانتخابية القادمة أي الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة فهذا يتعارض مع مقومات النظام الجمهوري ومع مبدأ حياد الإدارة تجاه الفرقاء السياسيين.

فهل تمت دعوة السيد محمد الغرياني بمبادرة من وزير الداخلية أم فرض الأمين العام للتجمع نفسه على السيد وزير الداخلية والسادة الولاية؟ في الحالة الأولى كان على السيد وزير الداخلية والتنمية المحلية أن يستدعي كافة المسؤولين الأولين عن كافة الأحزاب التي قررت المشاركة في الانتخابات للاستماع إلى آرائها ومشاعلها ومقترحاتها وذلك تفضيلا منه لحياد الإدارة ومبدأ معاملتها لكافة الأحزاب السياسية على قدم المساواة.

لم يفعل السيد الوزير ذلك ولا نخال أنه سيتدارك الأمر مستقبلا لأن دورة ندوة الولاية معروفة ولا تسمح بأن ينتظم لقاء بين الولاية وبقية الأحزاب سواء من الموالات أو المعارضة.

أما إذا كان السيد محمد الغرياني فرض نفسه على الاجتماع وحضر دون دعوة، فهذا يعني تطاولا أو تماهيا من طرف جهاز الحزب الحاكم مع أجهزة الدولة وهو أمر يتعارض مع مقومات النظام الجمهوري وفي كلتا الحالتين فإن حضور السيد محمد الغرياني الأمين العام للتجمع ندوة الولاية وتدخله في موضوع الانتخابات الرئاسية والتشريعية يؤكد عدم حياد إدارة إزاء الفرقاء السياسيين بإعطائها الأفضلية لحزب سياسي معين على حساب بقية الأحزاب السياسية.

إن مشاركة أمين عام التجمع في ندوة مخصصة حصرا وقانونا لموظفين سامين للدولة (الولاية) لا يضمن أبدا أن تجري الانتخابات المقبلة في إطار من الشفافية والديمقراطية والاحترام الكامل للقانون مثلما تعهد به وزير الداخلية أمام الولاية.

إن هذا الحضور الذي يؤكد ترابط واندماج جهاز الحزب الحاكم مع أجهزة الدولة مؤشر على أن الولاية سينحازون إلى الحزب الحاكم على حساب بقية الأحزاب وخصوصا تلك التي

## المبادرة الوطنية والرهانات الجهوية ولاية المنستير نموذجا

مرصدا حقيقيا لهذا النبض يعنى بالتأطير والتوثيق والتحسيس والضغط واستقطاب العناصر التي تقود هذه النضالات...

وتعيش بعض المناطق البحرية في الولاية مآسي إنسانية بسبب تنامي ظاهرة "الحرقان" نحو الشواطئ الأوروبية وكم من عائلة عايشت هذه المآسي بسبب فقدان فلذات أكبادها.. وتعكس موجة "الحرقان" فشل الخيارات التنموية وانسداد الأفق واليأس لعدد من الشبان الذين يقطنون الولاية إذ يفضلون المغامرة بحياتهم عوض فقدان أهم قيمهم الإنسانية ونعني بها الكرامة والحق في الشغل وكسب لقمة العيش. ونعتقد أن المبادرة على المستوى الجهوي لها كلمتها في تأطير المعطلين وخاصة أصحاب الشهادات الجامعية والمساهمة في تكتيلهم في رابطات أو لجان تدافع عن حقوقهم المشروعة وتنسق تحركاتهم النضالية. وتعتبر الولاية من ناحية أخرى قطبا جامعيا هاما يمكن أن يحدث حركية لو يتم انفتاح المبادرة على المحيط الجامعي باعتبار الطاقات النضالية اللامحدودة للشباب الطلابي في بناء القطب الديمقراطي الحديث والتقدمي الذي نرنو إلى بنائه والمبادرة الجهوية مدعوة إلى استكشاف هذه الطاقات وحثها على الانصراف في هذا المشروع...

وبخصوص المسألة الاقتصادية فإن المبادرة الجهوية مطلوب منها الرصد الدقيق لتداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاعات الاقتصادية المرتكزة بالجهة وهي على التوالي النسيج والملابس وقطاع الكهرباء والميكانيك المرتبطة بصناعة السيارات وقطاع السياحة والنقل... وحسب الإحصائيات المتوفرة فإن هذه القطاعات قد تأثرت سلبيا وبصفة مباشرة بالأزمة باعتبارها تعتمد أساسا على التصدير نحو البلدان الأوروبية.

والمبادرة الجهوية وهي ستوجه قريبا إلى الناخبين مطالبة بتقديم البدائل التي تتمحور حول بناء الاقتصاد التضامني كما تضمّنته أرضية الإعلان عن تأسيس المبادرة الوطنية.

وزيادة عن هذه الرهانات فإن الاهتمام بالفضاء الثقافي الثري، والحوار مع مختلف الفاعلين فيه كفيل بأن يصهر في المبادرة أعدادا كبيرة من المبدعين عاشت في الغالب على الحياض وعلى واقع التهميش..

بعد الإعلان عن تأسيس المبادرة الوطنية من أجل الديمقراطية والتقدم وإعلان ترشح الأستاذ أحمد إبراهيم للاستحقاق الرئاسي المقبل، بدأ الاستعداد بنسق رصين ولموس لتكريس المهام الوطنية بدأ بخوض المعركة من أجل توفير شروط منافسة جدية تقطع مع المحطات الانتخابية السابقة، وتفعيل برنامجها باتجاه التأسيس الفعلي لبناء قطب على قاعدة الديمقراطية والحداثة والتقدم وهي قيم متجذرة وعميقة في المجتمع التونسي. إلا أن الرهانات الجهوية، والمبادرة تستعد لتكريز هياكلها في كل الولايات والأقاليم، لا تقل قيمة وأهمية عن الرهانات المركزية ونفترض الاهتمام بجملة من الإشكاليات في ولاية المنستير ولكنها يمكن أن تعمم على باقي الولايات مع الأخذ في الاعتبار بعض الخصوصيات. وللإشارة فقد بدأت منذ أسابيع ديناميكية تركيز هيكل جهوي للمبادرة يضم حركة التجديد والحزب الاشتراكي اليساري وحزب العمل الوطني الديمقراطي ولقيف من المستقلين المعروفين بنشاطهم وإشعاعهم الجهوي في الحقل الجمعي الثقافي والنقابي والحقوقي.

إن الرهانات التي تم تدارسها تتعلق بجملة من الإشكاليات التي تجعل من هذه الولاية مسرحا لإيقاع سياسي واجتماعي واقتصادي يتطلب من المبادرة الفعل فيه وتقديم جملة من الإجابات المحددة.

فقد ولّى زمن الاحتجاج للاحتجاج وحن وقت رسم الآفاق لزرع الأمل لمتساكني هذه المنطقة التي تنبض حراكا نضاليا وستعمل تشكيلة المبادرة على التجدر في هذه المنطقة لتجنيد الطاقات الهامة الكامنة فيها، وإعادة الاعتبار لرصيد نضالي ثري ساهمت به على مستوى ساحات النضال الوطني والاجتماعي منذ عهود مضت.

إن أهم رهان على المبادرة الجهوية رفعه هو وضع حد لواقع الهيمنة والاحتكار السياسي من قبل حزب الحاكم للحياة السياسية من الولاية تعاضده في ذلك هياكل مختلفة كلجان الأحياء والاتحاد الجهوي للمرأة التونسية واتحادي الفلاحة والصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وغيرها... رغم واقع التعدد السياسي الذي ترخر به الولاية...

إن الرهان الفعلي هو قطعا أن ينعكس هذا الثراء السياسي ويصبح واقعا ملموسا وأن يتجسد رسميا في المؤسسات الدستورية والجهوية والمحلية. والمبادرة الجهوية مصرة على المضي نحو هذا الرهان وخوض المعارك الضرورية لتكريسه على الأرض... أما على المستوى الاجتماعي تشهد الولاية من حين لآخر تحركات عمالية في كامل المعتمديات حيث تتركز عديد المنشآت في قطاع النسيج أساسا الذي يشغل حوالي 50 ألف عاملة وعامل يعانون الاستغلال الفاحش، ونعتقد أن انخراط المبادرة في تأطير هذه النضالات صحية فرع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والتشكيلات النقابية المناضلة كفيل بأن تجدرها في المحيط العمالي... إن الرهان الحقيقي الذي نرنو إليه المبادرة هو أن تكون

## ارتفاع لا يطاق للأسعار

من ذلك ارتفعت أسعار مواد الصحة والتنظيف البشري بـ 18% والمصبرات بـ 22,3% ومبيدات الحشرات بـ 10% خلال الثلاثية الأولى من عام 2009.

لقد أصبح غير خافيا على احد أن هذه المساحات الكبرى أصبحت كارثة وطنية كارثة على المنتجين أولا لأنها تفرض عليهم بيع منتجاتهم بأثمان بخسة كما تبتز منهم أموالا طائلة تحت غطاء مساهمتهم في مصاريف الإشهار لبضائعهم وتلزهم بان يدفعوا لها جزءا من الأرباح التي يسجلونها إذا ما فاقت مبيعاتهم الكميات المتفق عليها وتفرض عليهم التخفيض في سعر البيع إذا ما تفتنت إلى أن المنتج لا يلقى رواجاً. وهي كارثة على صغار التجار الذين أفلس العديد منهم لعدم قدرتهم على منافسة تلك المساحات الكبرى. وهي كارثة على المواطن لأنها تبتز منه هامشا كبيرا من الربح وتخضعه إلى الاستهلاك غير المتناسب مع إمكانياته عبر "عمليات تخفيض" في الأسعار ضحيتها منتج البضائع والمستهك نفسه.

المساحات الكبرى لم تساهم في التخفيض من ارتفاع الأسعار لان المنافسة بينما منعمة. فتعدد العلامات والأسماء لا يحجب واقع امتلاك بعضها من طرف نفس الأشخاص ويبدو جليا أن أصحاب هذه المساحات أبرموا اتفاقات تنص على عدم التنافس بينهم عبر التخفيض في الأسعار.

إن المربح الخيالية للمساحات الكبرى وارتفاع أسهم العديد منها في البورصة يؤكدان أن هذه الفضاءات تساهم بقدر كبير في ضرب المقدرة الشرائية للمواطن. فهل تخضع هذه المساحات التجارية الكبرى بدورها إلى المراقبة الاقتصادية أم أنها تتمتع بحصانة؟ ولماذا لا تخضع هذه المساحات إلى مراقبه جودة لمنتجاتها التي تعرضها وصلاحتها والى الأسعار التي تتداولها مثل بقية صغار التجار؟ ومتى ستدخل الدولة بصرامة لوقف التصاعد الجنوني للأسعار والضرب على أيادي اليستهترون بقوت الشعب وحاجياته الأساسية؟ من سيحمي المواطن من حمى ارتفاع الأسعار خاصة ونحن على مشارف شهر رمضان؟ ولماذا تقف السلط مكتوفة الأيدي؟ ولماذا لا تحرك الإدارة ساكنا أمام الممارسات الاحتكارية لأصحاب الفضاءات التجارية الكبرى؟ ولماذا لا تتدخل لحماية المنتجين من الضغوطات والابتزاز والمضاربات غير المشروعة؟

عندما ارتفعت الأسعار السنة الفارطة وبصورة مذهلة بلغت نسبة التضخم 5,8% خلال عام 2008 قيل لنا إن السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع أسعار النفط والمواد الفلاحية في الأسواق العالمية لان ارتفاع سعر برميل البترول إلي حد 145 دولارا للبرميل الواحد يؤثر حتما على المواد الصناعية والطاقة والنقل الخ... و"قبل" المواطن هذا "المنطق" وكان يعتقد إن انخفاض تلك المواد في السوق العالمية سيترتب عنه حتما تراجع في أسعار البضائع الصناعية والفلاحية والخدمات لكن "عيش بالمنى يا كمون" كما يقال

حسب مصادر المعهد الوطني لإحصاء لم ترتفع الأسعار منذ بداية هذه السنة إلا بنسبة 3,2% في حين إنها بلغت 5,8% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

لكن هذا الانخفاض لم ينعكس على "قفة العائلة" وعلى "جيب المواطن" لان أسعار المواد الأساسية من خضر وغلل وسمك ولحوم بيضاء وحمراء ومواد تنظيف، والمواد الغذائية المعلبة الخ... وهي المواد التي تأتي في المرتبة الأولى في مصاريف العائلة التونسية ارتفعت بشكل غير معهود وغير مقبول.

وصل سعر الطماطم مثلا في شهر ماي إلى أكثر من 1200 مليم وبلغ ثمن الكيلو من لحم الصدر لديك الرومي (اسكالوب) 8 دنانير، أما سعر الأسماك فحدث ولا حرج، فكيلو سمك سكمبري لم ينخفض تحت 5,800 د ولن نذكر أسعار أنواع أخرى من الأسماك حتى لا نستفز مشاعر القارئ.

تفسر الجهات الرسمية ارتفاع أسعار الخضر والأسماك والغلل بتراجع في الكميات المعروضة في الأسواق الداخلية لكن هذا المعطى لا يمكن أن يفسر لوحده ظاهرة ارتفاع لهيب الأسعار. فالنقص في العرض سببه تصدير كميات هامة من هذه المواد بحثا عن العملة الصعبة. والسبب الآخر لتفاقم ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الفلاحية هو مضاربات تجار الجملة وأصحاب مراكز التخزين فهؤلاء يبتزون المنتجين والمستهلكين على حد سواء فهم يفرضون اثمانا بخسة عند الشراء ويضيفون عليها نسبة عالية من الربح.

وتساهم ظاهرة الغش في احتدام الأسعار إذ يعتمد العديد من تجار التفصيل إلى زيادة غير مشروعة في هامش ربح يكون المواطن متواضع الدخل ضحيتها الأولى. وتشير إحصائيات المراقبة الاقتصادية إلى تفاقم ظاهرة الغش التجاري في مستوى الجودة والأسعار إذ بلغت عدد المخالفات أكثر من 15000 مخالفة منذ بداية هذا العام كما تم حجز 392687 كلغ من المادة غير الصالحة لاستهلاك بسوق الجملة ببر القصعة في الفترة الفاصلة بين 1 جانفي و15 أبريل 2009.

أما الأسعار في المواد الحساسة في المساحات الكبرى أمثال "جيان" و"شامبيون" و"منوبري" و"المغازة العامة" فلقد سجلت ارتفاعات بـ 10,8% خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2009 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2008 وبـ 17,3% مقارنة مع الفترة ذاتها من سنة 2007 والمقصود بالمواد الحساسة تلك المواد الغذائية والمصبرات ومواد الصحة والتنظيف.

## تعليم : قراءة في نتائج الدورة الرئيسية لامتحان البكالوريا

التعليم العمومي (114033 مترشحا) ومؤسسات التعليم الخاص (18783 مترشحا) ومترشحين أحرار (2113 مترشحا) مع الإشارة إلى نسبة الفتيات مثلن 61,64 % فيما لم تجاوز نسبة الفتيان 38,36 % بالنسبة لمترشحي المؤسسات التربوية العمومية.

أعلن يوم السبت 20/6/2009 وزير التربية والتكوين خلال ندوة صحفية عن نتائج الدورة الرئيسية لامتحان البكالوريا. وقد شارك في هذا الامتحان 134929 مترشحا من جملة 139147 تلميذا مسجلا بالبكالوريا في حين بلغ عدد المترشحين للعام الماضي 156013 مترشحا ويتوزع التلاميذ المشاركون على مؤسسات

وينتمي المترشحون هذه السنة كالعادة إلى سبع شعب على النحو التالي :

الشعبة	عدد المترشحين	النسبة %
آداب	51905	37,3
الرياضيات	15088	10,84
العلوم التجريبية	23470	16,87
اقتصاد وتصرف	23064	16,58
العلوم الاقتصادية	12634	9,08
العلوم الإعلامية	12668	9,10
رياضة	308	0,23
المجموع	134929	%100

في المؤسسات العمومية و10,36% للمترشحين من المؤسسات الخاصة ولم تتجاوز 0,33% بالنسبة للمترشحين الأحرار.

وقد تمكن 57204 مترشحا من النجاح منهم 55252 من التلاميذ المرسمين بالمعاهد العمومية و1945 من المعاهد الخاصة و7 من المترشحين الأحرار. وقد قدرت النسبة العامة للنجاح بـ42,40% على المستوى الوطني لكنها بلغت 48,45% للمترشحين الدارسين

## توزيع الناجحين حسب المؤسسة التي ينتمون لها

المترشحون	عدد المترشحين	النسبة المئوية	عدد الناجحين	النسبة المئوية للنجاح
من المؤسسات التربوية العمومية	114033	84,54	55252	48,45
من المؤسسات التربوية الخاصة	18783	13,92	1945	10,36
المترشحون الأحرار	2113	1,57	0007	0,33
المجموع	134929	100	57204	42,40

بها إلى غير ذلك من القضايا. هذا ونشير إلى تراجع نسبة النجاح العامة في الدورة الرئيسية لهذه السنة (42,4%) مقارنة مع نسبة النجاح في نفس الدورة للعام الماضي (49,62%)، ولوحظ تراجع النجاح في كافة الشعب مثلما يبرزه الجدول التالي وخاصة في شعبي الرياضيات والعلوم التجريبية والاقتصادية والتصريف.

إن أهم ما يبرزه هذا الجدول هو الانخفاض المذهل لنسبة النجاح في المعاهد الحرة مقارنة مع نسبة النجاح على المستوى الوطني ومقارنة بالخصوص مع نسبة النجاح في مؤسسات القطاع العمومي وهو ما يدعو إلى التفكير المعمق في أسباب هذه الظاهرة وتقويم موضوعي لمستوى التدريس بهذه المعاهد وكفاءة المدرسين

نسب النجاح حسب الشعب - جدول مقارن بين دورتين رئيسيتين (جوان 2008 جوان 2009)

دورة جوان 2009	دورة جوان 2008	الشعبة
نسبة النجاح %	نسبة النجاح %	آداب
29,67	30	رياضيات
63,54	71,43	علوم تجريبية
58,72	72,5	علوم تقنية
51,44	53	اقتصاد وتصرف
35,40	48	علوم إعلامية
40,14	50	

الآداب، كما تميز الناجحون من شعبة الرياضيات والعلوم التجريبية من حيث نسبة الناجحين "المتفوقين" أي الناجحين بملاحظة حسن جدا أو حسن أو قريب من الحسن، وسجلت أضعف نسبة من الناجحين بتفوق في شعبة الآداب (انظر الجدول الموالي).

وبلغ العدد الجملي للناجحين 57204 مترشحا فيما تأجل لدورة التدارك 57544 مترشحا ورفض نهائيا 19954 مترشحا (أي 14,79% من مجموع المترشحين).

احتلت شعبة الرياضيات المرتبة الأولى من حيث أعلى نسبة نجاح تليها العلوم التجريبية والعلوم التقنية فالإعلامية والتصريف وأخيرا

ويخلص الجدول الموالي النتائج الكاملة الخاصة بالدورة الرئيسية لامتحان البكالوريا حسب الشعب وعدد الناجحين بتفوق.

النسبة %	عدد الناجحين بتفوق	نسبة المؤجلين %	عدد المؤجلين	نسبة النجاح %	عدد الناجحين	الشعبة
7,16	1056	52,85	2628	29,67	14754	الآداب
59	5513	27,28	4012	63,45	9344	الرياضيات
46,93	6341	29,86	6871	58,72	13513	العلوم التجريبية
17,67	1107	43,76	9728	35,4	7869	الاقتصاد والتصريف
20,38	1313	36,26	4524	51,44	6443	العلوم التقنية
23,31	1163	48,97	6087	40,14	4989	العلوم الإعلامية
34,59	101	6,73	21	92,99	292	الرياضة
29	16594	42,65	57544	42,4	57204	المجموع

الاقتصادي والاجتماعي. تمكين الرأي العام الوطني من كامل المعطيات من شأنه أن يسمح بتفادي رواج الإشاعات هذا من جهة ومن جهة ثانية فانه يمكن للمهتمين بالشأن العام ورجال الاختصاص من الوقوف عند الإيجابيات والسلبيات وتوجيه النقد الموضوعي والمقترحات البناءة اعتمادا على معطيات موضوعية صحيحة بعيدا عن التخمينات والأفكار التقريبية. نأمل أن يدرك المسؤولون في وزارة التربية هذا الأمر حتى يتسنى لنا تقديم أفكار إيجابية تمكن من تجاوز هزات نظامنا التربوي وتدعم مكتسباته.

ولم نستطع إلى حد الآن الحصول على نتائج مفصلة عن نسب النجاح حسب الولايات والمعتمديات والمعاهد لاستكمال الملاحظات الأولية عن نتائج البكالوريا. وزير التربية والتعليم نفسه رفض خلال الندوة الصحفية التي عقدها يوم 20/6/2009 الإفصاح عن نسب النجاح حسب الولايات مكتفيا فقط بالإشارة إلى تباين في النتائج من ولاية إلى أخرى. فهل هذا سر من أسرار الدولة لا يحق للتونسيين أن يعرفوه أم أن التفاوت بين الولايات كان هاما ويؤكد عدم التوازن الموجود بين الجهات على المستوى

## تشغيل حاملي الشهادات الجامعية يستدعي مجهودا أكبر من الدولة

وتبرر الحكومة التفكير في انتداب ذوي الاختصاص في علوم الاتصال والمعلوماتية بصورة رئيسية برغبتها في "تحسين نسبة التأطير صلب الإدارة المركزية والجهوية وتطوير الوظائف الاستشرافية للإدارة" وبضرورة "مواجهة متطلبات تعميم الإدارة الإلكترونية" وبسعيها إلى "تحسين الخدمات المقدمة للمواطن التونسي".

### III هل يحل هذا القانون مأساة عاطلين عن العمل؟

نشير إلى أن هذا القانون لاقى تحفظا من قبل بعض أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي (وهو ممثلو الاتحاد العام التونسي للشغل) لأن الانتدابات سوف تنحصر في اختصاصات معينة ومحدودة العدد. هذا من جهة ولأنه لم يوضح آليات الانتدابات وخاصة معايير الانتداب.

وعبر نقابيو التعليم العالي والأساتذة الجامعيين عن استيائهم من هذا القانون لأنه لم يسمح بانتدابات في إطار التدريس بالجامعة. والحال أن هناك حاجة ملحة في انتداب إطارات كفاءة وقارة للتدريس بالجامعة وتأطير الطلبة بما يساهم في تحسين مستوى الطلبة وإيقاف تدهور جودة التعليم العالي.

### IV انتدابات محدودة وتساؤلات مشروعة

مثمنا أشرنا، سوف لن يمكن قانون الإحالة على التقاعد المبكر إلا من انتداب 7000 شابة وشاب من حاملي الشهادات العليا عاطلين عن العمل.

نشير إلى أن إحصائيات رسمية وقع ضبطها في ماي 2008 تؤكد وجود 113200 جامعي عاطلين عن العمل منهم 44.000 شابة (38.9%) و 69200 شابة (61.1%). ويتوزع 113200 المعطلين عن العمل كما يلي:

- 1) فنيون سامون: 44.300
- 2) متحصلون على الأستاذية في العلوم الصحية: 20.300
- 3) متحصلون على الأستاذية في العلوم الإنسانية: 18.600
- 4) متحصلون على الأستاذية في الحقوق والعلوم الاقتصادية والتصرف: 22.300 .
- 5) أطباء، مهندسون، دكاترة حاملو شهادات المرحلة الثالثة: 7700

عدد العاطلين عن العمل يكون قد بلغ قرابة 50.000 شابة وشابة إذا ما أضفنا الناجحين في امتحانات السنة الجامعية الماضية. وتفيد الإحصائيات الرسمية كذلك أن نسبة البطالة بين حاملي الشهادات الجامعية لم تتفك ترتفع من سنة إلى أخرى كما يؤكد الجدول التالي:

سنة 2008	سنة 2007	سنة 2006	سنة 2005	الجنس
15.4%	13.3%	11.7%	10.9%	نسبة البطالة بين الذكور
30.7%	28.4%	26.5%	22.5%	نسبة البطالة بين الإناث
22.2%	19.3%	17.5%	15.3%	النسبة الجمالية

الانتدابات المقررة لن تسمح حينئذ إلا بتشغيل واحد من عشرين عاطلين عن وسيحرم منها المتحصلون على الأستاذية في العلوم الصحية والعلوم الإنسانية ولا أحد يعلم إلى حد الآن ما هي المعايير التي ستعتمد عند الانتدابات فهل ستشارك مثلا النقابات

صادق مجلس النواب خلال جلسة عقدها يوم 2009/06/30 على مشروع قانون يسمح بإحالة 7000 عون عمومي على التقاعد المبكر "لاعتبارات اجتماعية أو صحية" حتى يتسنى انتداب عدد مماثل من الشباب الحاملين لشهادات عليا والعاطلين عن العمل تسديدا للشغورات التي ستترتب عن الإحالات على التقاعد المبكر.

### I شروط الإحالة على التقاعد المبكر - الإجراءات - الانتفاع

#### بالجراية

يشترط في طالب الإحالة على التقاعد المبكر أن يكون موظفا عموميا أو عونا من أعوان الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية أو عونا يشتغل في المؤسسات العمومية للصحة.

كما يتحتم عليه أن يبلغ سن التقاعد في المدة الممتدة بين 2010/1/1 و 2012/12/31 أي ألا تتجاوز المدة التي تفصله عن سن التقاعد القانوني 3 سنوات. كما يجب عليه أن يكون اشتغل ما لا يقل عن 15 عاما.

والإحالة على التقاعد المبكر حسبما جاء بمشروع القانون هو إجراء تطوعي ولا يمكن أن يفرضه المؤجر على العون العمومي ويتم اثر تقديم مطلب في الغرض إلى المشغل، ويجب أن يحظى المطلب بموافقة الوزير الذي يمارس سلطة التسلسل أو الإشراف الإداري. وبعد موافقة الوزير يحال ملف العون طالب الإحالة على التقاعد على لجنة مختصة بالوزارة الأولى تشمل عددا من الوزارات وممثل عن الصندوق الوطني للتقاعد والحبيطة وهي التي تقرر في نهاية الأمر قبول أو رفض المطلب.

وفي صورة إحالته على التقاعد المبكر يتمتع العون حالا بجراية التقاعد وبتنفيذ مساو للمدة المتبقية لبلوغ سن الإحالة على التقاعد القانوني.

ويتحمل المؤجر (الدولة أو المؤسسة العمومية أو الجماعة العمومية) بمبالغ الجرايات والمساهمات الاجتماعية طيلة المدة الفاصلة بين تاريخ الإحالة على التقاعد وتاريخ بلوغ سن التقاعد القانوني.

### II من سيبدأ الشغورات الناجمة عن الإحالات على التقاعد

#### المبكر؟

هم الشباب من خريجي الجامعات العاطلين عن العمل. ويستمر بالأساس انتداب المهندسين والمختصين في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وبصورة ثانوية حاملي الشهادات من الاختصاصات التالية: المالية و العلوم الاقتصادية والقانونية والمجالات الطبية.

نسبة البطالة بين حاملي الشهادات العليا (22.2%) تفوق إذن النسبة العامة للبطالة في بلادنا والتي تبلغ 14.3% حسب ما تعلن عنه السلطة. والبطالة منتشرة بصورة خاصة بين الفتيات اللاتي تمثلن أغلبية حاملي الشهادت العاطلين عن العمل.

### V هل ستكون الأولوية لحاملي الشهادات حسب "أقدميتهم في البطالة؟"

وعلى كل حال المطلوب من الدولة أن تتخذ إجراءات أخرى جريئة وتمكن من تشغيل هؤلاء الشباب ومن سيلتحقون بهم في أعقاب السنة الجامعية الحالية خاصة وأن آفاق العمل في إطار التعاون الدولي ستقلص نتيجة لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية على بلدان الخليج.

الدولة مطالبة بتعبئة موارد مالية إضافية للقيام بانتدابات بين الشباب الجامعي العاطل عن العمل على غرار ما فعلت إزاء المؤسسات المصدرة التي تمر بصعوبات اقتصادية. يجب أن تشمل الانتدابات كافة الاختصاصات دون استثناء وتفتح بالخصوص أمام الفتيات.

واللجان المتنافسة في تحديد هذه المقاييس وفي عمليات الانتدابات نفسها لإضفاء الشفافية عليها. هل ستأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاجتماعية للمترشحين أم سيكون "للأكتاف" القول الفصل؟ هل ستكون المقاييس موضوعية أم سيكون للانتماء السياسي دور حاسم في انتداب المترشحين؟ هل ستوزع الانتدابات بصورة عادلة بين الجهات وتحظى الجهات المحرومة (المناطق الغربية من الشمال إلى الجنوب) بحصة محترمة؟ العديد من الأسئلة المشروعة تبقى مطروحة وتنتظر الإجابة. ونعتقد أنه من الضروري أن تعهد إلى لجنة مختصة تضم ممثلين عن حاملي الشهادات العاطلين عن العمل أنفسهم وعن النقابات وأعضاء اللجان المتنافسة لضبط معايير الانتداب وتوزيعها على القطاعات والجهات والإشراف عليها.

## رغم مرور أكثر من سنة: المفاوضات الاجتماعية في قطاع المؤسسات والمنشآت العمومية لم تنته بعد

و14 مارس 2009، إضراب أعوان اتصالات تونس في 2009/04/21 و26 و27 ماي 2009 وإضراب أعوان البريد 09/4/23 وأجراء شركة الفولاذ 2009/05/28، أعوان الصناديق الاجتماعية 2009/6/3 إلخ) كما هددت إجراءات مؤسسات أخرى بالإضراب (ولانزال إضرابات مبرمجة في أفق الأيام القادمة في عدد من المؤسسات) وقد أدى خوض عديد النضالات إلى التوصل إلى اتفاق في حوالي 40 مؤسسة بعد مفاوضات دامت أكثر من عام أحيانا. وحسب مصادر نقابية ليست هذه المرة الأولى التي تشهد فيها المفاوضات في القطاع بطء السلحفاة، ففي السابق دام التفاوض ثلاث سنوات أو أكثر في بعض المؤسسات. المفروض أن يعطي القطاع العام المثل في إنهاء التفاوض الاجتماعي في أقصر الأجل حتى يدفع بأعراف القطاع الخاص إلى النسيج على منواله، لكن في بلادنا انقلبت الأوضاع وأصبح موجرو القطاع العام هم الأكثر تلكوا وتصلبا ومماطلة.

ألم يحن الوقت بعد لكي يدرك مسيرو المؤسسات والمنشآت العمومية ووزارات الإشراف أن الزيادات في الأجور التي يطالب بها أجراءهم لم تعد قابلة للتأجيل خاصة وأنهم "صرفوها بالمسبق"؟، ألم يدركوا أن صبر الأجراء نفذ من انتظار زيادة ببعض الدنانير تساعدهم على مجابهة تدهور ظروف معيشتهم وتردي قدرتهم الشرائية ومواجهة الزيادات في الأسعار التي تعودوا عليها خلال كل صائفة وبمناسبة حلول كل شهر رمضان؟. ولا لوم على الأجراء أن يواصلوا إضراباتهم ويطوروا أشكال نضالهم إذا لم تقع الاستجابة إلى مطالبهم المشروعة في زيادة الأجور وتوابعها وتطوير المقترضات الترتيبية التي تتضمنها النظم الأساسية لتلك المؤسسات بما يحسن أوضاعهم المهنية والاجتماعية. فهذه مطالب مشروعة من العدل والإنصاف الاستجابة إليها.

طالت الشباب في المقاهي والشوارع ووسائل النقل العمومي (حافلات، قطارات، مترو، تاكسيات إلخ...) مما أجبر الشبان الذين لا يزالون في سن أداء الخدمة العسكرية إلى هجرة الأماكن العمومية والامتناع عن التنقل بين المدن والاختفاء في المساكن. الخوف من الوقوع في أيدي عناصر الأمن المكلفين بتنفيذ هذه

كما هو معلوم انطلقت الجولة السابعة للمفاوضات الاجتماعية منذ 08/4/8 أي منذ صدور البيان المشترك بين الحكومة وقيادة المنظمة النقابية وهو بيان يقرّ بدهور المقدر الشرائية للأجراء وضرورة تحسينها. وانتهت تلك المفاوضات إلى ما انتهت إليه من زيادات في الأجور في قطاع الوظيفة العمومية والقطاع الخاص وهي زيادات تبدو هامة من حيث نسبتها مقارنة مع الجولات التفاوضية السابقة، لكنها لم تكن كافية في أغلب الأحيان لتدارك ما فقده الشغالون من قدرتهم الشرائية، ولم تكن قادرة على تحسينها بطبيعة الحال. الأجراء الذين تحصلوا على تلك الزيادات خبروا حجمها الحقيقي في الأشهر الأخيرة عندما جابهوا ارتفاعا غير مسبوق للأسعار اهتزازات معها الزيادة وتبخرت، لكن هؤلاء الأجراء يبقون مع ذلك محظوظين فلقد نالوا على كل حال زيادات تم صرفها بعد. لكن آلاف الأجراء العاملين في المؤسسات والمنشآت العمومية، أي المؤسسات التي تساهم الدولة كليا أو جزئيا في رأسمليها ويسيرها مديرون عامون ورؤساء مديرون عامون معينون من طرف الدولة، وتشرف عليها الوزارات كل حسب اختصاصه، لا يزالون ينتظرون الزيادة الموعودة.

والى كتابة هذا المقال لم تتوقف الأطراف إلى إبرام اتفاقات في أكثر من 120 مؤسسة ومنشأة عمومية التي يبلغ عددها الجملي 171 وهي مؤسسات متفاوتة الحجم من حيث عدد الأجراء وتنشط في قطاعات الفلاحة (على غرار الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه مثلا) والصناعة (شركة الكهرباء والغاز مثلا) وقطاع الخدمات (شركات النقل البري والبريد والاتصالات وصناديق الضمان الاجتماعي إلخ...) وخاض أجراء عدد من هذه المؤسسات إضرابا أو أكثر من إضراب واحد في بعض الأحيان لزحزة موقف الطرف الموجر وإقناعه بضرورة تقديم تنازلات للأجراء والتخلي عن موقف التصلب (على غرار إضراب شركة صنع السيارات بسوسة في 13

لا حديث هذه الأيام في الشارع التونسي إلا عن حملات "الرافل" التي تقوم بها عناصر الأمن ضد الشباب في كامل أنحاء البلاد من أجل إلقاء القبض على الشباب المتهمين من الخدمة العسكرية وتقديمهم إلى مصالح وزارة الدفاع ليقتضوا واجبهم "الوطني" هذا هو الهدف المعلن من موجات الرافل. هذه الحملة

## إطلاق حملات "الرافل" في هذه الفترة لمصلحة من؟

18 عاما كان يهدف إلى التوسيع من قاعدة المصوتين والتقليص من نسبة الامتناع عن التصويت لدى المواطنين وهي نسبة تفاقمت بمرور السنوات في بلادنا نتيجة انعدام منظومة انتخابية ديمقراطية وشفافية تضمن التنافس المتكافئ والنزاهة بين الفرقاء وغياب نظام سياسي تعددي حقيقي، الأمر الذي جعل الاستحقاقات الانتخابية التي تنظم في بلادنا خالية من أي رهان انتخابي بين المترشحين، فنتائج الانتخابات معروفة مسبقا سواء تعلق الأمر بالرئاسية أو بالتشريعية. حملات "الرافل" التي تستهدف الشباب تسير في اتجاه معاكس للهدف المنشود من قرار تخفيض سن الاقتراع. فلئن دفعت حملة الرافل الآن بالشباب إلى إخلاء الشارع العام والانطواء فإنها ستدفع به كذلك إلى العزوف عن حضور النشاطات السياسية والجمعية التي تنظمها أحزاب المعارضة الجدية والجمعيات غير الحكومية المستقلة. لقد بينت الدراسات التي قام بها المرصد الوطني للشباب التابع لوزارة الشباب والرياضة أن نسبة الشباب المشاركين في الأحزاب السياسية والجمعيات (رياضية وغير رياضية) لا تتجاوز 16,7 % ، أما نسبة المشاركين في الانتخابات فلا تتجاوز 12,8 % .

من المفروض أن تكون مثل هذه النسب ناقوس خطر للجميع سلطة وأحزابا وطنية ونسجيا جمعياتيا خاصة وأن أغلبية سكان البلاد من الشباب، فهي علامة غير صحية تعني أن عدم الاهتمام بالشأن العام بلغ حدا مفرعا بين الشريحة الاجتماعية التي تمثل حاضر الشعب وتحمل آمال مستقبله. ومن المفروض أن تدفع تلك الأرقام بالجميع إلى تطوير سياسة جديدة تجاه الشباب تبتدئ من المعاهد وتتواصل في الكليات ومقرات الشغل لتمكين الشباب من المشاركة في الشأن العام والتعبير عن آرائه وتطلعاته وتنمي العقلية النقدية لديه وقيم المواطنة والحرية والتضحية عنده خاصة والبلاد ستعيش استحقاقا انتخابيا هذه السنة. يبدو أن المصالح المشرفة على حملة الرافل غير معنية بكل هذا بل أنها تعتقد أنه كلما زاد المواطنون وخاصة الشباب منهم عزوفا عن الاهتمام بالشأن العام والانخراط في العمل الجمعي والنشاط السياسي كلما ازداد النظام استقرارا واستمرارية وهي نظرة قصيرة الأفق تنطوي على مخاطر كبيرة على الشباب وعلى البلاد. لذا فإنه بات متأكدا وضع حد لهذه الحملة، وإعادة الاعتبار للخدمة العسكرية بأسلوب آخر مع البحث عن تطوير جدواها واحترام مبدأ المساواة بين كل المواطنين في القيام بها.

الحملة يشمل كل أصناف الشباب: العامل والموظف والعاطل عن العمل والباحث عن الشغل والطالب والتلميذ وحتى المتزوجين الذين ليس لهم أطفال. ووصل الأمر ببعض من هؤلاء الشباب إلى حد التغيب عن العمل للإفلات من كابوس "الرافل".

ليس الهدف من هذا المقال تحليل ظاهرة التهرب من الخدمة العسكرية وأسبابها لدى الشباب التونسي ولا تقييم مؤسسة الخدمة العسكرية في بلادنا. فهذا يحتاج إلى دراسة كاملة أو على الأقل مقالات كثيرة.

نذكر فقط أن من بين أسباب التهرب من الخدمة العسكرية، هو حصول القناعة لدى أغلب الشباب أن التجنيد لا يخضع لمبدأ المساواة بين المواطنين ضرورة، وأن الزواولة وأبناءهم أي أبناء الفئات الشعبية فقط يؤدون الخدمة العسكرية فيما يعفى منها أبناء الطبقات الميسورة. ونتيجة لهذا التعامل مع "الخدمة العسكرية" ترسخت قناعة الشباب في أن هذه المؤسسة لا تساهم في تعميق قيمة الوطنية لدى الشباب، هذه القيمة التي من المفروض أن تسعى السلطة العمومية إلى غرسها وتميئتها لدى جميع المواطنين بغض النظر عن أصولهم التطبيقية. هذا إذا أضفنا أن عددا آخر من الشباب يرى أن فترة الخدمة العسكرية غير مجددة، ماعدا فترة التدريب الأساسي التي يكتشف فيها المستجد بعض أنواع الأسلحة وقواعد الحياة العسكرية. وقد عبّر العديد من الشباب الواقع استجوابهم من طرف الصحف اليومية (راجع الصباح الصادرة يوم 2009/06/14 مثلا) عدم رضاهم على "التعيينات الفردية" وهي آلية بديلة للخدمة العسكرية في الثكنات مقابل دفع جزء من الدخل الشهري للشباب إن كان له دخل (وهي آلية قليلة الانتشار في العالم). فالتعيينات الفردية تحرم الشباب من جزء من أجره في ظرف تقلصت فيه الأجور وأصبحت لا تفي بمواجهة الحاجيات الدنيا للمواطن وعائلته. الخطير في حملة الرافل الحالية هي أنها تنظم في سنة انتخابية وبعد أن قررت الدولة التخفيض في سن الاقتراع إلى 18 عاما عوضا عن العشرين سنة. هذا التخفيض سيمنح نظريا قرابة 638 شاب إناثا وذكورا من ممارسة حق من حقوق المواطنة أي المشاركة في اختيار رئيس الدولة وأعضاء مجلس النواب، وهو إجراء تعترف من خلاله الدولة بالأهلية السياسية لهؤلاء الشباب رغم أنها لا تعترف لهم بالأهلية القانونية أي بحق إبرام العقود والتقاضي (وهي وضعية لا يقبلها المنطق السليم إذ أن جل البلدان تحدد سنا واحدة للرشد القانوني والسياسي). ولا يخفي على أحد أن التخفيض من سن الاقتراع إلى

## الظرف الاقتصادي في تونس متاعب الاقتصاد تتوالى

لكن آفاق الاقتصاد الأوروبي التي ترتبط بلادنا به (وهي ترتبط في الواقع باقتصاد 8 بلدان أوروبية) غير مشجعة بالمرّة.

### I- مظاهر تداعيات الأزمة على الاقتصاد التونسي في الثلاثية الأولى من سنة 2009

#### 1) تراجع الصادرات والواردات

إن نتائج الميزان التجاري لهذه الفترة تبرز تراجع الصادرات بنسبة 18,88% والواردات بـ16,4% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة، والحال أن المخطط الخماسي حدد نسبة نمو بـ9% للصادرات التونسية خلال مدة إنجازها (في 2007 إلى 2011). بلغ حجم الصادرات 4720 مليون دينار (م.د) أما الواردات فإنها كانت في حدود 5700 م.د وبذلك فإن عجز الميزان التجاري وصل إلى 976,4 م.د. تراجعت نسبة التغطية (صادرات/واردات) من 85,3% في الثلاثية الأولى من العام الماضي إلى 82,9% في نفس المدة لهذه السنة. ولا يستبعد تقرير للمفوضية الأوروبية بتونس نشر في مارس 2009 أن تركز الصادرات خلال هذه السنة وربما يتراجع تطورها سلبا. نذكر أن المبادلات التجارية التونسية تصديرا وتوريدا تتم أساسا مع فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة (80% من مجموع المبادلات) وهذه البلدان تشهد تراجعا هاما في إنتاجها نتيجة انكماش الطلب الداخلي، هذا الانكماش يحد وينمو بسبب ارتفاع البطالة والصعوبات التي تشهدها قروض الاستهلاك والاستثمار على حد سواء في تلك البلدان فنسبة النمو في فرنسا مثلا هذه السنة ستكون سلبية بـ1,2- % وفي إيطاليا سلبية بـ1,9- % وقس على هذا المنوال بالنسبة للبلدان الأخرى.

هذا وشهدت كل القطاعات المصدرة تراجعا خلال الفترة المذكورة بنسب متفاوتة وصلت إلى حدود 43,6% في قطاع المناجم والفسفاط مثلما بينه الجدول البياني التالي الخاص بأهم الصادرات.

نوع الصادرات	الحجم بملايين الدنانير	نسبة التطور (%)
مناجم وفسفاط	360,1	-43,6
الطاقة والمحروقات	625,8	-11,4
الزراعة والصناعات الغذائية	523,3	-25,5
صناعات ميكانيكية	395,9	-16,6
صناعات كهربائية	825,2	-14,5
قطاع النسيج والملابس والجلد	1420	-16,7

ومن جهة أخرى شهدت أهم الواردات التونسية هي بدورها تراجعا نتيجة أساسا لانخفاض الأسعار في السوق العالمية وكذلك لتراجع واردات القطاع الصناعي الخاضع لنظام التصدير الكلي في القطاعات الصناعية.

الواردات نوع الواردات	الحجم بملايين الدنانير	نسبة التطور (%)
الطاقة والمحروقات	578,3	-51,8
فسفاط ومناجم	156,4	-51,2
قطاع الزراعة والصناعات الغذائية	548,9	-23,6

كنا نبهنا قبل مطلع هذه السنة في التعليق على مشروع ميزانية الدولة الذي قدمه الوزير الأول السيد محمد الغنوشي أمام مجلس النواب إلى خطر النزعة التفاوضية لآفاق الاقتصاد التونسي لسنة 2009 مع تأكيدنا على مشروعية هذا التفاوض إذ كان الهدف منه حفز الفاعلين الاقتصاديين وشحذ عزائمهم مجابهة تداعيات أخطر وأعنف أزمة اقتصادية تهب الاقتصاد الرأسمالي منذ أزمة 1929. ولقد اعتبرنا أن نسبة 6,5% من النمو الاقتصادي الذي ترغب الدولة تحقيقها هي نسبة غير قابلة للإنجاز خلال العام.

مع مرور الأشهر كشفت البيانات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية التونسية المختلفة والتقارير المتتالية لصندوق النقد الدولي المتعلقة بالآفاق الاقتصادية الجهوية لمنظمة المغرب العربي والشرق الأوسط ما كنا توقعناه فتمت مراجعة نسبة النمو المرتقبة تباعا من 6,5% إلى 6% ثم إلى 5% إلى أن وصلت الآن إلى 3,3% بالنسبة لعام 2009 في حين أن المخطط الاقتصادي الوطني الحادي عشر حدد نسبة نمو سنوية بـ6% خلال كامل مدة المخطط (2007 إلى 2011).

لن تتجاوز نسبة النمو المرتقبة إذن نصف ما أعلن عنه في نهاية نوفمبر 2008 وليس مستبعدا أن تقع مراجعتها إذا واصلت أهم القطاعات الاقتصادية تراجعها. ويعتبر صندوق النقد الدولي في آخر تقريره الخاص ببلادنا أن نسبة من النمو بـ3,2% ستمكن تونس من الخروج بأخف الأضرار من تداعيات الأزمة العالمية وذلك بفضل موسم فلاحى استثنائي وسياسة حذرة على مستوى الميزانية العمومية.

لكن نفس التقرير أكد من جهة أخرى أن تجاوز الاقتصاد التونسي لهذه المرحلة الصعبة رهين قدرة الاقتصاد العالمي وخاصة الاقتصاد الأوروبي على الانتعاش من جديد وفي أقصر أجل ممكن.

تشمل هذه التحويلات 5% من الإنتاج الداخلي الخام ويتراوح حجمها بين مليونين ومليونين ونصف المليون دينار وتساهم بـ15% في الاستهلاك الخاص وتمثل أوروبا وبلدان الخليج أهم الجهات التي يتواجد فيها المهاجرون التونسيون. وتشير المعطيات إلى أن تحويلات المهاجرين سنتقص هذه السنة نتيجة لأزمة البطالة التي تجتاح أوروبا والتي لم تستثن المهاجرين وكذلك بسبب تراجع قيمة الدولار والخسارة الكبرى التي تشهدها بلدان الخليج. هذا التراجع سيؤثر حتما على مداخيل البلاد ومدخرتها من العملة الصعبة يجعل إيجاد توازن في ميزان الدفعات أمرا عسيراً.

#### (4) السياحة:

تسيطر حالة من عدم الاطمئنان على القطاع السياحي وكل من له علاقة به مثل أصحاب المطاعم وحرفيي الصناعات التقليدية وأصحاب وسائل النقل (تاكسيات، حافلات إلخ....) وذلك لعدم وضوح الرؤية في ملامح الموسم السياحي وخاصة بالنسبة لهذه الصائفة. ومردّ هذا التخوف هو نسبة الحجوزات المتواضعة المسجلة في أغلب الفنادق وفي مختلف الأقطاب السياحية (الحمامات، سوسة، المنستير، جربة إلخ...)، هذه الوضعية أدت إلى اتخاذ وزارة السياحة قرارا بقضي بيعت "خلية يقظة لمتابعة الوضع بصورة مسترسلة" في الأسواق التي تتعامل معها السياحة التونسية. وتبدي الوزارة تفاعلاً بخصوص هذا الموسم السياحي رغم أن عددا من المهنيين نادى بضرورة وضع برنامج إنقاذ وبعث خلية إنقاذ للقطاع السياحي. وتأمل السلط في أن يتزايد عدد السياح القادمين من فرنسا وإيطاليا وألمانيا وأنقلترا، وهي تعلق أملا كبيرة على السياح الجزائريين (ويبلغ عددهم مليون سائح) وعلى الليبيين (1,5 مليون سائح) علما وأن كل واحد منهم ينفق 350 ديناراً أسبوعياً في تونس لكن السائح الأوربي وهو ينحدر من الطبقة الوسطى أو من طبقة الأجراء يواجه تداعيات الأزمة من بطالة وهشاشة في التشغيل، أما السائح الجزائري أو الليبي فإنه سيواجه شهر رمضان الذي سيحل بيننا في أوج الموسم السياحي.

لذا فإن هذه العوامل ستؤثر حتما على مداخيل السياحة وعلى التشغيل في هذا القطاع.

#### (5) النشاط الصناعي:

من الطبيعي جدا أن يتأثر القطاع الصناعي سلبا بسبب تراجع الصادرات والاستثمار معا وبصورة متزامنة، فالمؤسسات المصدرة تمثل جزءا هاما من النسيج الصناعي.

وتأكد هذا الأمر ببيان مجلس إدارة البنك المركزي الصادر في 2009/5/26 وعلى سبيل المثال تنشط في قطاع النسيج وحدة 2079 مؤسسة تشغل 204000 شخص، وأدى تراجع صادرات هذا القطاع (16,4%) و وارداته (13,6%) خلال الأربعة أشهر الأولى من هذه السنة مقارنة مع نفس الفترة عام 2008 إلى تقلص نشاط المؤسسات هذا فضلا عن إحالة عدد كبير من عمالها على البطالة الكاملة أو الجزئية.

(6) القطاع الفلاحي: تشير المؤشرات الوقتية المتوفرة إلى موسم فلاحي واعد مثلما جاء في بيان مجلس إدارة البنك

وتبرز هيكلية التجارة الخارجية التونسية حسب الأنظمة (نظام التصدير الكلي، وقطاع التصدير العام) أن نظام التصدير الكلي أي نظام المؤسسات التي تصدر على الأقل 70% من منتوجاتها يؤمن 44,15% من المبادلات التجارية الخارجية، ويصدر ما قيمته 2850 م.د أي قرابة 30% من مجموع الواردات. وقد عرف هذا القطاع تراجعا من حيث الصادرات (15,2%) وكذلك من حيث الواردات (13,6%) نتيجة انخفاض طلب السوق الأوربية على منتوجات هذا القطاع من نسيج ملابس وأحذية، ومكونات كهربائية والإلكترونية في علاقة بقطاع إنتاج السيارات. وتراجعت المبادلات التجارية حسب النظام العام بنسب أهم فالصادرات تقلصت بـ23,7% (1870 م.د) والواردات بـ17,6% (2950 م.د). المعطيات الخاصة بالتجارة الخارجية تؤكد أن الركود الذي يشهده الاقتصاد التونسي وخاصة بالقطاعات التصديرية التي أرادت منها السلطة أن تكون قاطرة لهذا الاقتصاد فكما تعطلت هذه القاطرة تعطل كامل القطر الذي تجره. وتؤكد تلك الأرقام من جهة أخرى العجز الهيكلي والدائم الذي يشكو منه الميزان التجاري وتقلص مداخيل الدولة من العملة الصعبة خاصة بسبب تراجع أسعار كل المواد المصدرة.

#### (2) الاستثمارات الأجنبية:

يتراوح معدل حجم الاستثمار الأجنبي في تونس بين ألفين وثلاثة آلاف مليون في السنة وتفيد إحصائيات وكالة النهوض بالاستثمارات المتعلقة بجانفي وفيفري 2009 أن حجم الاستثمار الأجنبي لم يتجاوز 264,8 م.د ومسجلا تراجعا بـ44,5% مقارنة مع نفس الفترة في عام 2008 ويتوزع هذا الاستثمار على النحو التالي: 261,8 م.د استثمار مباشر و3 م.د استثمارات في المحفظة، واستقطب قطاع الطاقة 180 م.د، أما الصناعة فإنها ضفرت بـ56,6 م.د. انخفاض وتيرة الاستثمار لوحظت خاصة في قطاعات النسيج والسياحة والطاقة والمحروقات نتيجة انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية وترجع الطلب العالمي على البترول، ووجود مدخرات كافية لأهم البلدان إلخ... ومن المؤمل أن يساهم انتقال استثمارات أوربية من بولونيا وتشيكيا والمجر نحو بعض البلدان العربية من بينها تونس إلى إيقاف تراجع الاستثمار الأجنبي، ذلك أن دراسة حول التغييرات الجغرافية لانتقال رؤوس الأموال تشير إلى أن هذه البلدان لم تعد قبلة المستثمرين الأوروبيين لأن المزايا والمنافع الجبائية وغير الجبائية تقلصت فيها إلى حد كبير كما ارتفعت فيها تكلفة اليد العاملة، لذا تصبح تونس القريبة جغرافيا من أوروبا والتي توفر يد عاملة زهيدة الثمن وتعطي امتيازات جبائية وغير جبائية للمستثمر الأجنبي إحدى الوجهات المحبذة لرؤوس الأموال شأنها في ذلك شأن المغرب ومصر والأردن مع الإشارة إلى أن تونس أصبحت تحتل منذ بداية السنة المركز 17 في قائمة البلدان التي يحسن فيها الاستثمار بعد أن كانت في المرتبة 26 قبل سنتين.

لكن في انتظار تحقق تنبؤ الدراسة المذكورة وقع تعديل التوقعات الوطنية في باب الاستثمار الأجنبي باتجاه التخفيض في حجمها وفي نسبة نموها.

#### (3) تحويلات التونسيين العاملين بالخارج

الدولة قررت فتح بعض الحضائر كبرى كتطوير شبكة الطرق السيارة، لكن هذه المشاريع ليس بمقدورها من حل معضلة البطالة.

## (2) إمكانية توتر الساحة الاجتماعية

أسباب هذا التوتر المحتمل هي ثلاثة بالأساس:

1- البطالة المتفشية خاصة في أوساط الشباب وطول مدة انتظار الباحثين عن الشغل للفرز بفرصة عمل.

2- إحالة آلاف من الأجراء على البطالة التامة أو المؤقتة في القطاعات المتضررة من الأزمة دون أن تكون لهم حماية كافية

3- تدهور القدرة الشرائية خاصة للأجراء بسبب التخفيض في الأجور الناجم عن تخفيض ساعات العمل وبسبب تدني مستوى الأجور (الأعراف سيستغلون الظرف الاقتصادي وتفاقم البطالة لفرض أجور زهيدة) ، وبسبب هشاشة التشغيل واعتبارا أن نسبة التضخم بقيت مرتفعة نسبيا (3,2% رسميا) رغم تراجعها عما كانت عليه في عام 2008 حين بلغت 5,8%.

هذه العوامل من شأنها أن تكون مصدر توتر في الوضع الاجتماعي تختلف حدته حسب القطاعات والجهات والشرائح الاجتماعية. إن هذه التدايعات الاجتماعية المحتملة ستؤثر سلفا إن تحققت على الاستهلاك الخاص (الاستهلاك العائلي) بالخصوص، فمن المعروف أن تراجع الاستهلاك الخاص أو ركوده سيؤدي إلى تراجع الطلب الداخلي وبالتالي سيؤثر على القطاع النسيج وعلى مستوى التشغيل.

## III - تجاوز الأزمة مسؤولية جماعية بارادة جماعية

لقد اتخذت السلطة في نهاية 2008 جملة من الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الاقتصادية التي تمر بصعوبات لمواصلة نشاطها وهي تستعد لاتخاذ مشروع قانون يتعلّق بتنقيح وإتمام تلك الإجراءات مع العلم أن الإجراءات المتخذة (والتي كنا تعرضنا لها سابقا بأعمدة الإدارة) استهدفت حماية المؤسسات ولم تتضمن إجراءات لفائدة أجراء تلك المؤسسات. إن استمرار تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية سلبا على اقتصاد البلاد وهو استمرار سيطول حتما، يستدعي صياغة خطط طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى للخروج من هذا المأزق. وهذه الخطط مفقودة إلى حد الآن وبلورتها يستدعي تقييما موضوعيا وشاملا لنمط التنمية الذي انتهجته البلاد إلى حد الآن ومراجعتة إن لزم الأمر (ومراجعتة متأكدة من وجه نظرنا). وهذا العمل يفترض تشريك كل القوى الوطنية وكل المعنيين بحاضر هذه البلاد ومستقبلها وكل الطاقات التي يزخر بها شعبها، ولا يمكن للدولة وحدها أن تقوم به ومن مصلحتها أن تستمع لوجهة نظر الأحزاب والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمختصين المقتردين التونسيين وتأخذ بأرائهم.

لقد أثبت مرور 6 أشهر عن اندلاع الأزمة أن الإجراءات المتخذة لإنقاذ الاقتصاد التونسي كانت محدودة من حيث فعاليتها، ولم تكن كافية للتصدي لتأثيراتها المدمرة على جميع الأصعدة وليس بمقدورها أن تحصّن اقتصاد بلادنا مستقبلا من انعكاسات الأزمات الدورية والمتواصلة للاقتصاد الرأسمالي ولاقتصاديات

المركزي، فصاية الحبوب تبلغ 22 مليون قنطار وكميات الخضر والغلال الصيفية وصابة الزيتون ستكون بأحجام هامة.

ويمكن القول أن الموسم الفلاحي هو الذي أنقذ الاقتصاد التونسي من أزمة حادة مثل تلك الأزمة التي عرفها عام 2003 إثر هجمات 2001/9/11 حيث انقطعت نسبة النمو إلى 1,7% .

هذه أهم خصائص الوضع الاقتصادي، وهو وضع كانت له وستكون عواقب هامة على المستوى الاجتماعي فيها ويتعلق بالتشغيل أو في ما يخص العلاقات الاجتماعية.

## II تداعيات الأزمة على الوضع الاجتماعي.

### (1) تسريح للأجراء هشاشة علاقات الشغل وبطالة متفاقمة

أشارت جريدة الصباح في عددها الصادر يوم 2009/5/30 إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية أثرت بصورة مباشرة على قطاع النسيج والملابس الجاهزة في تونس حيث بلغ عدد المؤسسات العاملة في القطاع وأغلقت أبوابها خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي 15 مؤسسة مقابل 11 خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من سنة 2008 مما أسفر عن فقدان 1328 فرصة عمل.

وعرف قطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونية بدوره موجة من تسريح الأجراء نتيجة تراجع صادرات المؤسسات العاملة به تبعا للأزمة التي يمر بها قطاع صناعة السيارات وصناعة الطائرات.

لكن ما هو مؤسف حقا هو التكتّم الرسمي عن عدد العمال الحقيقي المتضررين من تداعيات الأزمة سواء بسبب طردهم نتيجة الإقفال النهائي أو الوقي للمؤسسات أو بسبب تقليص عدد ساعات العمل.

وبينما لجأت مؤسسات إلى التخلص من الأجراء المشتغلين بعقود شغل لمدة معينة، فإن عددا آخر منها استغلت الأزمة للتخلص من عمالها القارين الذين لهم أقدمية في العمل، كما لجأ عدد من الرأسماليين إلى التحايل إذ قرروا التخفيض في ساعات العمل للانتفاخ من الإجراءات التي اتخذتها الدولة لكونهم فرضوا مقاييس إنتاج مجففة ترفع من وتيرة الإنتاج وإنتاجية العمال لتدارك التخفيض في ساعات العمل الذي قرروه. وبذلك فإنهم تمكنوا من تخفيض أجور العمال مع المحافظة على نسق الإنتاج.

وينتظر أن يشهد القطاع السياحي تراجعا في ميدان انتداب اليد العاملة نظرا للصعوبات المنتظرة التي قد يعرفها، علما وأن هذا القطاع يشغل يد عاملة موسمية كثيفة مدة الذروة (من جوان إلى نهاية أكتوبر). وأخيرا فلا بد أن نشير أن نسبة النمو المترتبة لهذه السنة التي لن تتجاوز 3,3% سوف لن تمكن من مواجهة مطالب الشغل الإضافية لهذه السنة (وبالغاية قرابة 90.000 مطلب) فضلا عن عدم قدرتها على امتصاص العاطلين عن العمل السابقين.

علما وأن أغلب طالبي الشغل الجدد سيكونون من حاملي الشهادات العليا الذين سينهون دراستهم في موفى شهر جوان.

(... والقطاعات الاجتماعية) رياض الأطفال، محاضن، تعليم، صحة) وقطاع صيانة وتعهد الممتلكات العمومية (البحث العلمي، المخابر، صناعة الأدوية إلخ.....) ولا يمكن التذرع بأن مثل هذه الإجراءات ستنقل كاهل الميزانية وتعمق من عجزها لأن هذا العجز سيقع امتصاصه مستقبلا عبر النتائج الإيجابية المستقبلية لتلك الإجراءات على الاقتصاد التونسي وعلى المجتمع وعلى الميزانية ذاتها.

البلدان الأوروبية التي ترتبط بها ارتباطا وثيقا. وفي انتظار أن تقبل السلطة بذلك فإنها مدعوة لاتخاذ إجراءات جريئة لامتصاص البطالة ودعم الاستهلاك العائلي وتشجيع الطلب الداخلي على التجهيزات ذات الاستهلاك طويل الأمد والضغط على الأسعار. الدولة مطالبة أن تكون المستثمر الرئيسي في الوقت الحاضر وتخلق مواطن شغل في قطاعات الإنتاج أو القطاعات المرتبطة بالإنتاج (شبكة الطرقات، السكك الحديدية، الطاقة، الموانئ إلخ

## مؤشرات اقتصادية

- **مخاوف منتجي الحبوب:** الفلاحون المنتجون للحبوب عبروا عن العديد من المخاوف ومن التذمرات رغم أن الصابة هذا العام ستكون قياسية مقارنة مع صابة السنين الأخيرة. أنهم يشتكون من ارتفاع سعر "الثل" (الصالح لربط بالات القرط والإغلاق) بالرغم من أن سعر الحديد انخفض، ويخشى الفلاحون الصغار والمتوسطون أن يفرض عليهم الخواص الذين يملكون مراكز تجميع الحبوب، شروطهم المجحفة فتتبخر بسببها المربح المتواضعة التي تمكنوا من تحقيقها بشق الأنفس.
- 11 هو رقم آبار النفط والغاز التي وقع اكتشافها أخيرا ببلادنا ويعد حقل البرمة 407 أهم اكتشاف حيث يتوقع أن يمكن هذا البئر من إنتاج 10 آلاف برميل يوميا وهي كمية قابلة للارتفاع.
- 6 تراخيص جديدة للتقيب عن النفط في بلادنا أسندت لشركات أجنبية أمريكية، كندية، نمساوية، بريطانية منذ بداية 2009. هذه التراخيص تضاف إلى السبعين (70) ترخيصا التي وقع منحها عام 2008 منها 42 رخصة تقيب في البحر و38 رخصة في البر وغطت هذه الرخص 70% من مساحة البلاد. وتوجد حاليا 48 بئرا في طور الاستغلال.
- وتهدف عمليات التقيب إلى تحقيق إنتاج من الطاقة بـ7,4 مليون طن نفط هذه السنة.
- 86000 برميل في اليوم هو معدل الإنتاج اليومي من النفط في نهاية افريل 2009. المعدل اليومي العادي لا يتجاوز 82000 برميلا، ما يعني أن وتيرة استخراج النفط ارتفعت وقد يكون السبب في ذلك تراجع أسعار النفط.

- تخلت دولة قطر عن إنجاز مصفاة الصخيرة لتكرير النفط وأسند هذا المشروع إلى شركة ببتروفاك البريطانية بإستثمار لا يقل عن 500 مليون دولار وقد يصل إلى مليار دولار.
- تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة على دولة قطر وتراجع مداخيلها في النفط قد يكونان السببين في إتخاذ قرار التخلّي الذي يأتي بعد ان أعلن مجمع سمادبي هو بدوره عن تراجعه في إنجاز مشروع بحيرة تونس الجنوبيّة المعماري والسياحي.
- صادق مجلس النواب على مشروع قانون ينقح القانون عدد 79 لسنة 2008 المتعلق بالإجراءات الوقتية لدعم المؤسسات الإقتصادية "المتضررة من تداعيات الأزمة الإقتصادية العالميّة".
- تكلفة هذه الإجراءات ستبلغ حسبما أعلن عنه النوري الجويني وزير التنمية والتعاون الدولي 730 مليون دينار وستحملها ميزانية الدولة وسيقع تحديد مصادر تعبئة هذا المبلغ عبر قانون ماليّة إضافي تمت المصادقة عليه يوم 2009/06/30.
- تراجعت صادرات تونس من زيت الزيتون هذه السنة إلى 107.000 طنا من حيث الحجم وإلى 395 مليون دينار من حيث القيمة بعد ان بلغت 142.000 طن عام 2008 بقيمة 640 مليون دينار، تقلصت إذن الصادرات بـ 25% من حيث الحجم وبقرابة 38% من حيث القيمة ويشار إلى أن سعر زيت الزيتون في الأسواق العالميّة إنخفض بصورة ملحوظة هذه السنة مما أثار بالضرورة على مداخيل صادرات تونس من هذه المادّة.
- 3,2% هي نسبة ارتفاع الأسعار خلال الأربعة الأشهر الأولى من هذه السنة هذا ما أعلن عنه البنك المركزي في بيان له مؤرخ في 2009/5/26.
- 1 و91% هي نسبة تراجع الدينار التونسي مقارنة مع الأورو خلال نفس الفترة (نفس المصدر)
- 16,1% هي نسبة تراجع صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية خلال الأربعة أشهر الأولى من هذا العام من نفس الفترة من العام الماضي وبلغ حجمها 1841,9 م.د ( الصباح 2009/06/17)
- أكثر من 22 مليون قنطار : هي تقديرات صابة الحبوب هذه السنة مما سيمكن من التخفيض من استيراد هذه المادة الفلاحية الأساسية، والحد من عجز الميزان التجاري.

## وطننا العربي والمشاريع القادمة

المسعى إذ زار زعيم الكيان الصهيوني بنيامين نتانياهو كلا من مصر والأردن صرّح بعدها قائلا: "نحن نعيش اليوم وضعا جديدا إذ أن العرب يشاركوننا الرأي حول خطورة البرنامج النووي الإيراني" ويضاف إلى التردد والتخوف العربي الرسمي الموقف السوري المتمنع وهو ما حدا بإدارة أوباما إلى محاولة استدراج النظام السوري إلى حلول مرضية متعلقة بقضية الجولان وبتسوية سائر القضايا وذلك لفك الارتباط بينه وبين إيران ليقوى الموقف التفاوضي الأمريكي مع النظام الإيراني ويضعف موقف إيران أمام الضغط الأمريكي.

وسياسة الاستدراج هذه شملت منظمة حماس وقد يتكفل بهذه المهمة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر.

ولأن الملف الفلسطيني والملف الإيراني مرتبطان فإن الأول هو الذي سيأخذ وكما أشرنا الجهد الأعظم في المرحلة الراهنة من أجل إيجاد حلول له وإن كانت مستحصية بكم مخلفات العدوان الصهيوني الهمجي على قطاع غزة وبحكم انتخاب نتانياهو صاحب الخيارات المتشددة في التعامل مع هذا الملف. وفي المقابل يتعمق العداء الشعبي الفلسطيني والعربي تجاه الكيان الصهيوني العدواني الذي تترسخ فيه العقيدة العنصرية يوما بعد يوم حتى أفرزت قيادة ترجم هذه العقيدة والتي عبرت عن نفسها في الخطاب الأخير لبنيامين نتانياهو.

هذه الصعوبات حدثت بالإدارة الأمريكية الجديدة إلى بذل جهود عظمى لتذليل العقبات فقد صرّح أوباما في ألمانيا وعقب خطابه الذي ألقاه في مصر قائلا: "على الاسرائيليين والفلسطينيين تقديم تنازلات موجعة"، وهي تعني تجريد بناء المستوطنات والحيلولة دون التطور الطبيعي للقائم منها وإزالة "المستوطنات العشوائية" إضافة إلى قبول مبدأ الدولة الفلسطينية المبتورة والمجردة من السيادة الفعلية في مفاصلها الأساسية (الدفاع والخارجية) في حين يريدنا نتانياهو شكلا من أشكال الحكم الذاتي ضمن كتونات متفرقة. وفي الجانب العربي مطلوب تعديل "المبادرة العربية للسلام" بما يسهل على الإدارة الأمريكية تسويق حلولها. وفي هذا السياق (سياق التنازلات) دعا أوباما إلى تخلي الفلسطينيين عن حق العودة واستبداله بصيغة مرنة مقبولة والتخلي عن المقاومة. وقد صرّح أوباما بعد لقائه الأخير مع محمود عباس: "على الفلسطينيين تحقيق مزيد من التقدم نحو تعزيز قواتهم الأمنية والحد من التحريض المعادي لإسرائيل" وهو ما بادرت إليه السلطة في الضفة الغربية من محاولة اعتقال مقاتلين من حماس مطلوبين من قبل الصهاينة مما أدى إلى مواجهات سقط خلالها قتلى في قلقيليا. وقد طالبت الإدارة الأمريكية من

تبدو الساحة العربية مرشحة لتطورات جديدة رغم حالة الاستقرار الحالية وعدم تفجر الوضع كما حدث خلال العدوان على لبنان وعلى غزة. وهذه التطورات قد تولد تفجرا جديدا أكثر عنفا مما سبق وقد تقضي إلى ترتيب جديد على قاعدة حلول مفروضة يشترك في صياغتها كل أعداء الأمة وأعداء القضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

ومن أبرز الأحداث القائمة والأخرى المرتقبة تلك المتعلقة بالملف الإيراني والملف الفلسطيني، وإن كانا مختلفين ظاهريا فإنهما شديدا الترابط في الجوهر.

ولأن الملف الفلسطيني يمثل حجر الزاوية في كل الترتيبات أو الصراعات فإنه أصبح اليوم من أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة لأن باراك أوباما يدرك أن ترتيب الأوضاع الشرق الأوسطية والاقليمية لا يتم إلا متى تمت معالجة هذا الملف للانكباب على الملف الإيراني بإمكانيات وأوراق عمل أفضل على خلاف حكام الكيان الصهيوني خاصة بعد مجيء نتانياهو إلى السلطة وهو الذي يرى أن الملف الفلسطيني لا يمكن معالجته ما لم تتم تسوية ملف البرنامج النووي الإيراني. ولكن الأمور اقتضت اتفاق الطرفين على معالجة الملف الفلسطيني أولا وفتح المجال للدبلوماسية وإعطاء الإدارة الأمريكية فرصة في هذا الاتجاه على ألا يتعدى ذلك موفى السنة الحالية. فقد كانت إدارة أوباما صارمة في هذا الشأن إذ حذرت الصهاينة من اقدمهم على عمل عسكري مفاجئ تجاه إيران يفسد كل حساباتها إضافة إلى كون الامبريالية الأمريكية تعتبر الملف الإيراني شأنا خاصا بها لا تسمح لي طرف أن يكون لاعبا رئيسيا فيه وعلى حسابها لأن الأمر يتعلق بالترتيبات الاقليمية والعالمية التي يجب أن تمسكها بيدها. وهو ما جعل إدارة أوباما ترسل "ليون بانيتا" مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية إلى القدس لإبلاغ هذا التحذير إلى الصهاينة. وقد كان هذا التحذير مسبوقا بمحاولة أوباما مد جسور الحوار مع الحكومة الإيرانية (قبل الانتخابات) وتأكيدا على العمل الدبلوماسي والتفاوضي لحل الملف النووي فكان البدء برسالة تهنئة بعثها إلى الشعب الإيراني والحكومة الإيرانية بمناسبة عيد النيروز.

هذا التوجه الأمريكي في معالجة الملف المذكور مردّه إدراك أوباما لخطورة الموقف فليس من السهل خاصة في ظل الأزمة المالية التي أنهكت الاقتصاد الأمريكي والتكاليف الباهضة للحرب على العراق وأفغانستان وعلى الحدود الباكستانية الأفغانية ليس من السهل القيام بعمل عسكري يزيد في أزمتها ويدخل المنطقة برمتها في دوامة من العنف وفي المجهول الذي قد يقضي إلى انفجار عالمي إضافة إلى ذلك بدأ التردد على بعض الأنظمة العربية المحيطة بإيران وفي المنطقة حول قرار الحرب ورغبتها في تغليب الحل الدبلوماسي على العمل العسكري رغم اتفاق جل هذه الأنظمة على ضرورة حسم المسألة بهذا الشكل أو ذاك في نهاية الأمر وهو ما جعل الإدارة الأمريكية الجديدة تسعى أولا إلى حشد موقف عربي صارم تجاه إيران. وحتى الصهاينة دخلوا في هذا

أبغض الحلال (الانفجار الخطير وتداعياته) وإما لترتيبات تخلق أوضاعا وتوازنات جديدة في الخليج والشرق عموما تستفيد منها إيران على حساب الأمة العربية وتؤمن المصالح الأمريكية في الشرق. ولكن الانفجار الحاصل داخل إيران وما ترتب عنه من تشنج في العلاقات الغربية الإيرانية وأيضاً الأمريكية الإيرانية قد يسقط كل الترتيبات ويخلق مراهنات وبدائل جديدة.

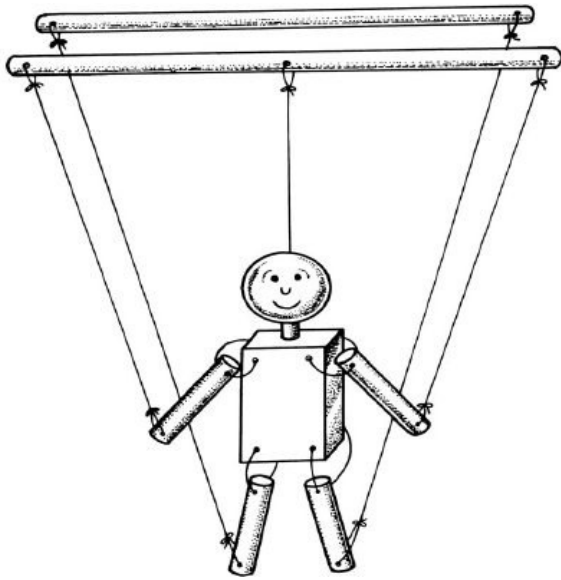
السعودية خلال مباحثات أوباما مع العاهل السعودي بفتح المجال الجوي والبحري أمام الطيران والملاحة الصهيونية وتسهيل اسناد التأشيرة للسياح الصهاينة لزيارة الأقطار العربية ومنها السعودية بالذات تمهيدا للتطبيع الشامل مع الصهاينة وقد بادر النظام الأردني بذلك مضيفاً على الطلب الأمريكي خطوة أكثر تقدماً إذ ألقى التأشيرة لدخول الصهاينة إلى الأردن.

إنها الترتيبات الجديدة لمعالجة الملف النووي الإيراني بأريحية تؤدي إما لصفقة مع النظام الإيراني تريح الجميع من

## القاعدة العسكرية في أبو ظبي: الأبعاد الحقيقية

أن "... على فرنسا تحديد المناطق ذات الأولوية لوجود القوات الفرنسية وهي المحور الاستراتيجي المتمثل في حوض المتوسط/الخليج العربي الفارسي/ المحيط الهندي".

هذه الخطوة تعكس أيضاً تخوّف "أبو ظبي" وسائر الدول الخليجية من تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة بما يهدد بتحول إيران إلى قوة اقليمية ذات مصالح خاصة بها باعتبارها قوة نامية قادرة على بسط نفوذها إما بتفاهات دبلوماسية مع الامبريالية الأمريكية أو بمواجهة عسكرية هي بصدد الاستعداد اليومي لها وهو ما يجعل دول الخليج ترتمي أكثر في الحضان الامبريالية الغربي حفاظاً على مكاسب حكامها أمراء النفط.



تبدو الأرضية خصبة في الوطن العربي لإقامة المشاريع الاستعمارية خدمة لمصالح الامبرياليين بما توفره الأنظمة السائدة من إمكانيات وفسح لهذا المجال. وتأتي القاعدة العسكرية التي أقامتها فرنسا في "أبو ظبي" في هذا السياق وفي سياق الترتيبات المزعم القيام بها في المنطقة.

هذه الخطوة ترتبط برغبة فرنسا في مد نفوذها في منطقة هي الأغنى من حيث الطاقة (النفط والغاز الطبيعي...) وهذا ما يساعدها على تأمين الإمدادات النفطية في زمن الصراع من أجل الطاقة. وفي هذا السياق أيضاً تأتي صفقة الأسلحة الأخيرة المتمثلة في بيع طائرات فرنسية حربية حديثة الصنع ومتطورة لنفس هذا البلد لتسويق انتاجها العسكري ولجعل القاعدة العسكرية بما تحويه من أسلحة واجهة للصناعات الحربية الفرنسية. وإذا ما علمنا أن فرنسا تمتلك قواعد ممتدة من افريقيا إلى المحيط الهندي نفهم أن الأمر يرتبط بنزوعها إلى بسط نفوذها ليصبح لها دور سياسي أكثر تأثيراً في صياغة المشاريع والترتيبات السياسية القادمة خاصة وأن فرنسا عادت إلى قيادة الحلف الأطلسي لتدعيم موقعها العسكري خدمة لموقفها السياسي.

إنه التنافس على تقاسم مواقع النفوذ والثروات الطبيعية بين الامبريالية الأمريكية والأخرى الأوروبية، الممتد من افريقيا إلى آسيا خاصة وأن هذه القاعدة العسكرية الفرنسية هي الأولى في تاريخ فرنسا في الخليج العربي وهي القاعدة الأولى التي تقيمها خارج ترابها منذ خمسين سنة وهذا ما يؤشر إلى وضع عالمي جديد أصبحت فيه الامبريالية الأمريكية غير قادرة على ضبط "الأمن العالمي" بمفردها وخاصة في الشرق بفعل تعدد جبهات المواجهة (العراق/أفغانستان/حدود باكستان) وهو ما يجعلها "متسامحة" مع تنامي التواجد الأوروبي في أكثر من منطقة كما أن إقامة القاعدة العسكرية في أبو ظبي بالذات قبالة إيران تؤشر أيضاً لاستعداد الامبريالية الغربية لكل الاحتمالات في معالجة الملف النووي الإيراني وكلنا نعرف مدى تشدد الموقف الفرنسي تجاه هذا الملف وتجاه إيران عموماً وهو ما يفسر التوقيت الذي جاء فيه بناء هذه القاعدة والذي بررته فرنسا بما سمته باتفاقية الدفاع المشترك هذا في وقت باتت فيه دوائر القرار الفرنسي ترى

## قراءة في تفجر الغضب في إيران

وقد باءت محاولات ترضية موسوي عبر اغرائه بحقائب وزارية له ولأنصاره والتعبير عن الاستعداد لمراجعة بعض صناديق الاقتراع، باءت هذه المحاولات بالفشل بسبب اصرار موسوي على طلب إلغاء النتائج فحصل المأزق الذي هزّ صورة مرشد الثورة ووجد نفسه أمام خيار وحيد وهو الاعلان الصريح عن انحيازه لأحمدي نجاد واعتماد لغة التهديد والهروب من مواجهة الواقع من خلال إلقاء كل مسؤولية الأحداث على القوى الخارجية مذكرا إحيانا بالتفسيرات البالية التي يلجأ إليها كل الاستبداديين في العالم وفي الوطن العربي للتغطية عن الحقائق التي تستوجب المعالجة المسؤولة.

لقد شمل الخطاب خيبة أمل أخرى لدى الاصلاحيين ولدى أنصارهم ولدى جزء هام من الشعب الإيراني وعضوا عن التهدئة أجاج خامنئي الصراع وبدأت ردود الفعل تتعاضد حتى وصلت الأمور إلى نقطة اللاعودة واستعملت السلطة والمؤسسات الأمنية كل الأساليب القمعية للسيطرة على الوضع وتحولت إيران إلى حريق يلتهب حيناً ويهدأ أحيانا.

إن ما حدث في إيران يعكس وبكل المقاييس أزمة النظام القائم لا مجرد رد فعل على "تزوير" الانتخابات. فالشريحة الكبرى من الشعب المنتفضة وفي طبيعتها الشباب وإن كانت تلتحف بعباءة حسين موسوي فإنها تعبر عن رفض واقع قائم وترى أن النظام السياسي بخياراته ومؤسساته مسؤول عنه. وهي أزمة نظام إذ اهتزت صورة المرشد الأعلى للثورة ممثل المهدي المنتظر ذي الصلة بالذات الإلهية في التصور الديني الشعبي وكلمته هي العليا في المجتمع الإيراني فإذا هو في نظر الشعب منحاز يوفر غطاء للمتجاوزين والقمعيين.

لقد أسقطت الأحداث الأخيرة القناع عن الدولة الدينية التي لا يمكن أن تشكل بديلا حقيقيا لمعانة الشعوب من الدكتاتورية والظلم الاجتماعي بل هي تعيد انتاجها من جديد مستغلة الشعور الديني المتغلغل في وجدان الشعوب حتى وإن استجابت في مرحلة ما من تجربتها لبعض طموحات هذه الشعوب مثلما فعلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وإن فهمنا حقيقة ما يحدث في إيران لا يجعلنا نسقط في الموقف الامبريالي الذي ينتظر انقلابا في هذا البلد لصالح المعسكر الامبريالي. وهذا لن يحدث حتى وإن سقطت دولة آيات الله لأن الشعب الإيراني راكم تجارب ذات شأن في صراعه مع الامبريالية ولن يفرط في موقفه الوطني. فقط هو يريد حياة ديمقراطية تخرج عن احتكار المؤسسات الاستبدادية للحياة السياسية ويريد توازنا بين الموقف الوطني الثابت وبين المستوى الحياتي الأفضل في بلد هو رابع منتج للبترول في العالم.

لقد فوجئ العالم بتفجر الأحداث في إيران ومردّ المفاجأة هو حجم المظاهرات والاحتجاجات والعنف الذي رافقتها. ولأن الذي حدث في هذا البلد ليس بالأمر الهين فإنه من الضروري البحث في جذوره وتدايعياته على إيران وربما على المنطقة برمتها.

فبعد التحول الذي شهده هذا البلد اثر سقوط نظام الشاه وحلول نظام آيات الله الذين تحكّموا في الحياة السياسية والاجتماعية وبعد الجذوة التي اكتسبها هذا التحول وهي جذوة غطت على التجاوزات التي حصلت في إيران على يد مليشيات "حرس الثورة" والمستندة إلى فتاوى رجال الدين والحوزات المبررة لخنق الحياة الديمقراطية باسم حماية الثورة الإسلامية، بعد هذا بدأ التدرج نحو تأزم الحياة الاقتصادية وما ترتب عنه من تأزم في الحياة الاجتماعية بفعل طموحات إيران الاقليمية وانصرافها إلى بناء قوتها العسكرية على حساب البناء الاقتصادي. وهو ما بدأ يلقي بظلاله على الحياة العامة وخاصة على شريحة هامة من الشباب الذين لم يعد بإمكانهم قبول الواقع الذي بات يزداد سوءا عاما بعد عام خاصة وأن إمكانيات التعبير عن رفضهم لواقعهم محدودة جدا بسبب تحكم مؤسسات نظام آيات الله في الحياة السياسية وتشكيله لمنظمات أمنية تغلّغت في كل دواليب الحياة الاقتصادية والعسكرية والادارية مثل "الباسيج" وغيرها من التشكيلات الأمنية والسياسية على غرار "مجلس صيانة الدستور" و "مجلس تشخيص مصلحة النظام" و "المجلس الأعلى".

وفي المقابل بدأت بعض الرموز السياسية من داخل النظام نفسه تضيق ذرعا بما يحدث واستشعرت خطورته فراحت تبحث لنفسها عن مقاربات وأطروحات جديدة ضمن دائرة الاختيارات الكبرى للنظام فنشأت حركة الاصلاحيين وسرعان ما تجاوبت معها شرائح هامة من الشباب المتعطش إلى جرعات من الحرية للتعبير عن طموحاتهم في واقعهم المتأزم.

ولقد تحول هذا التشكل إلى حالة صراع بين تيارين هما: المحافظون الأصوليون والاصلاحيون إلى أن اشتدّ خلال الانتخابات الأخيرة والتي علق عليها قسم هام من الشعب الإيراني أمالا عريضة في التحول الديمقراطي وفي اصلاح الأوضاع عموما. وكان الاعلان عن فوز أحمدي نجاد القطرة التي أفاضت الكأس فانطلقت الاحتجاجات على ما اعتبره أنصار مير حسين موسوي وأنصار مهدي كروبي تزويرا للنتائج وتلاعبا بالأصوات. وبدأت هذه الاحتجاجات تتطور إلى أن تحولت إلى مصادمات مع الشرطة والباسيج سقط خلالها القتلى واعتقل العديد من المتظاهرين. وقد انتظر الجميع خطاب المرشد الأعلى للثورة على خامنئي وعلق عليه البعض أمالا لتدارك الأمر وانقاذ البلاد عبر مخرج يجنبها الانزلاق نحو الحرب الأهلية ولكن الرجل منحاز في الأصل إلى الأوساط المحافظة ثم أنه ورط نفسه في تهنئة أحمدي نجاد بالفوز قبل الاعلان الرسمي عن النتائج فلم يكن وريدا تراجعته عن موقفه.

## ارتفاع نفقات التسلح في العالم والولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكثر تسلحا

من العالم تحت غطاء "الحرب على الإرهاب" فمنذ 2001 أي منذ أحداث 11 سبتمبر ارتفع الإنفاق الأمريكي بـ59%. هكذا يتجلى أن التسلح هو أداة لخدمة الأهداف العدوانية للسياسة الخارجية الأمريكية المنتصبة خاصة منذ تولي الرئيس بوش الابن سيئ الذكر. الصين الشعبية أصبحت تحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة (6% من الإنفاق العالمي) تليها فرنسا (4,5%) وبريطانيا (4,5%) وتأتي روسيا في المرتبة الخامسة.

أما فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة، يؤكد التقرير أن من بين المائة شركة الأكبر في العالم توجد 44 شركة أمريكية و32 شركة من أوروبا الغربية وتحتل شركة بوينغ المرتبة الأولى، وتمثل مبيعات هذه الشركات أكثر من 90% من المبيعات العالمية من الأسلحة. صناعة الأسلحة التجارية فيها هي من أهم سمات النظام الرأسمالي. فهذا النظام يتغذى من الحروب ويغذيها في نفس الوقت والدول الرأسمالية الكبرى كثيرا ما تقف وراء التوترات الإقليمية في مناطق العالم أو الحروب الداخلية في العديد من البلدان لتتبع الدول بضرورة شراء أسلحتها بأسعار خيالية وبشروط مهينة في العديد من الأحيان.

نشير إلى أن دول منطقة الشرق الأوسط (ومنها الدول العربية) والدول الإفريقية رفعت من وتيرة إنفاقها العسكري خلال العشرية الماضية على التوالي بـ62% و57% و51% الإنفاق العسكري المحسوم من طرف الأنظمة القائمة في أغلب دول العالم، يتم بتمويل من الشعوب وخيرات البلدان وعلى حسابها وعلى حساب التعليم والصحة والسكن والشغل والثقافة والبيئة. وهو يتزامن مع جيوش البطالين والفقراء والجياح والأميين في العالم وخاصة في بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية.

نشر المعهد الدولي للأبحاث حول السلام الذي يوجد مقره بستوكولم (عاصمة السويد) تقريره السنوي حول النفقات العسكرية في العالم. وحسب هذه الوثيقة أنفقت الدول 1464 مليارا من الدولارات عام 2008 على التسلح (وهو ما يمثل 2,4% من الثروة العالمية). يحسب 217 دولارا لكل ساكن لكرتنا الأرضية عوضا عن 204 دولارا عام 2007. وأشار التقرير إلى ارتفاع نفقات التسلح بنسبة 4% خلال العام الماضي مقارنة مع عام 2007 حيث كانت في حدود 1408 مليار دولار.

أما في سنة 2007 فإنها بلغت 1339 مليار دولارا. ونلاحظ أن الإنفاق العسكري العالمي ارتفع خلال العشرية الماضية (1999-2008) بنسبة 45% لكن الإنفاق العسكري الأمريكي خلال نفس المدة ارتفع بـ67%.

الولايات المتحدة الأمريكية أتت في مقدمة الدول من حيث الإنفاق على التسلح وهي مصرّة على الحفاظ على هذه المرتبة منذ سنوات عديدة فقد أنفقت نسبة 600 مليار دولار وهذا المبلغ يمثل وحده 41% من الإنفاق العسكري العالمي في حين أنها أنفقت خلال عام 2007 مبلغ 547 مليار دولار.

الولايات المتحدة تنفق لوحدها أكثر مما تنفقه الأربعة عشر دولة الأكثر إنفاقا على السلاح في العالم وهي المملكة المتحدة والصين وفرنسا واليابان والهند وكوريا الجنوبية والبرازيل وكندا وأستراليا وإسبانيا كل هذه البلدان أنفقت 461,4 مليار دولار عام 2007 وقرابة 480 مليار سنة 2008.

ليس من الصعب فهم النزعة الجنوبية للتسلح لدى الولايات المتحدة، فهي تخوض حربين معلنتين في العراق وأفغانستان فضلا عن حروبها غير المعلنة وغير المباشرة في باكستان وعدة بقاع

## قاعدة الولايات المتحدة في هندوراس

في 31 ماي 2008، أعلن رئيس هندوراس المنتخب "مانويل زلايا روسالس" والذي نفي خارج بلاده إثر انقلاب 28 جوان 2009، عن نيّته في تحويل القاعدة العسكرية الأمريكية إلى مطار تجاري دولي. وتمكّن من الحصول على تمويل لمشروعه من طرف منظمة "الحلف البوليفاري من أجل شعوب أمريكا" التي أسستها كوبا وفنزويلا والتحت بها سبع دول أخرى.

للولايات المتحدة الأمريكية قاعدة عسكرية جوية تقع في منطقة سوتو كانو على بعد 97 كيلومترا من عاصمة هندوراس. ويتواجد في القاعدة 600 عسكري و18 طائرة مقاتلة. وبالرغم من أنّ دستور هندوراس يحظر تواجد قوات أجنبية على تراب البلاد فقد بنيت القاعدة اثر اتفاق شفوي غير رسمي لتبدأ عملها سنة 1981. وقد لعبت دورا كبيرا حيث كانت احد مراكز العمليات للـ"كونترا" التي كانت تدرّب الميليشيات وتخطط للانقلابات والاعتقالات بإشراف وتمويل من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

## هندوراس: مقاربة أولى

بين الاثنتين كبير كما سنرى لاحقا ثم عملت على اخفاء نص الاستشارة وهو: "هل توافق على اضافة صندوق رابع لقرار الدعوة لتكوين جمعية تأسيسية توافق على دستور جديد للبلاد". أي اننا بصدد الحديث عن استشارة شعبية غير ملزمة قد تؤدي إلى استفتاء قد يؤدي بدوره إلى تكوين جمعية تأسيسية قد تصوغ دستورا جديدا. أما ان يفرض ذلك الدستور الجديد المفترض إلى إعادة انتخاب الرئيس "مانويل زلايا روسالس" فهو أمر مستحيل لسبب بديهي وهو أن الاستفتاء حول تكوين جمعية تأسيسية، ان تمت الموافقة على القيام به، سيتزامن في حالة حدوثه مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية المزمع عقدها في شهر نوفمبر القادم أي أن ولاية الرئيس زلايا ستكون منتهية وغير قابلة للتجديد قبل تكوين الجمعية تأسيسية وسيكون للبلاد حينها رئيس جديد.

أما بالنسبة للفرق بين الاستفتاء والاستشارة فيسهل ادراكه عند التذكير بأن التصويت في هندوراس اجباري وليس اختياري أما المشاركة في الاستشارة فهي اختيارية ونتائجها غير ملزمة والهيئة التي كان من المفترض ان تشرف على العملية ليست المجلس الانتخابي بل المعهد الوطني للاستفتاء.

كذلك تم الترويج بأن الرئيس قد استقال تماما كما حدث مع تشافيز سنة 2002، وبأن من أمر بنفيه هي المحكمة العليا في محاولة لتوفير غطاء قانوني للانقلاب لكنه ثبت بعد ذلك أن الاسم الكامل للهيئة التي امرت بالنفي هو "المحكمة العليا الانتخابية" ولا علاقة لها بالسلطة القضائية.

خطط المستثمرون للانقلاب متحالفين مع الشركات العالمية الكبرى المسيطرة على منتجات الموز والتبغ والخشب والمستحذين على الموارد المنجمية للبلاد وساندهم رجال الدين الذين يمتلكون وسائل الاعلام والمدارس والجامعات. ونفذت العملية دوائر عسكرية تربت في "المدرسة الأمريكية" التي اشرف عليها "جون ديمتري منتينغرو" والتي تخرج منها أغلب الكتاتوريين الذي حكموا القارة اللاتينية.

بالنسبة لأهداف الانقلاب فنذكر منها هدفين واضحين. يتمثل الأول في وضع حد لتوسع منظمة "الحلف البوليفاري من أجل شعوب أمريكا" الذي يضم حاليا تسع دول من بينها كوبا وفنزويلا وبوليفيا والاكوادور ونيكارغوا وهندوراس التي التحقت قبل أقل من سنة. هذه المنظمة تطرح نفسها بديلا عن منظمة "معاهدة التجارة الحرة" التي تقودها الولايات المتحدة في القارة الأمريكية. أما الهدف الثاني فيتمثل في وضع حد لـ "عدوى" الديمقراطية المباشرة التي بدأت تهز بشدة نظام الديمقراطية البرلمانية. يظهر ذلك جليا عندما نرى فزع برلمان، تسيطر الاحزاب التي تكونته على الحياة الساسية بشكل تام، من استشارة غير ملزمة لشعب من المفترض أنه انتخب نوابه.

حاصرت يوم الأحد 28 جوان 2009 وحدة عسكرية مقر إقامة رئيس هندوراس المنتخب "مانويل زلايا روسالس"، ثم احتجزته واقتادته إلى قاعدة عسكرية جوية ومنها نفته إلى كوستاريكا حسب سناريو يذكرنا بانقلاب أفريل 2002 الذي عرفته فنزويلا. وكمقاربة أولية لحدث قد يكون مفصليا في تاريخ القارة الأمريكية نحتاج إلى التذكير بجملة من المعطيات الأساسية.

- تمت صياغة دستور هندوراس سنة 1982 تحت مظلة الدكتاتورية العسكرية التي قبلت بالانتقال الى نظام برلماني. والدستور لا يحتوي على آليات تمكن من مراجعته أو تعديله.

- وقع الانقلاب اثر صراع بين السلطات الثلاث، التنفيذية من جهة والتشريعية والقضائية من جهة ثانية.

- حزبان يسيطران بشكل مطلق على البرلمان وهما الحزب الليبرالي والحزب الوطني وكلاهما من اليمين. ورئيس البرلمان السابق هو الرئيس الانقلابي الحالي.

- إغلبية أعضاء المجلس الأعلى للقضاء أي 8 أعضاء من 15 عضوا تنتمي للحزب الليبرالي، حزب الرئيس الانقلابي الحالي، بما فيهم رئيس المجلس أما البقية فتنتهي إلى الحزب الوطني.

- المدعي العام وهو المسؤول الأول في الوزارة العامة ينتمي إلى الحزب الليبرالي و نائبه إلى الحزب الوطني. ووقع تعيينهما من قبل رئيس البرلمان السابق.

- المحكمة العليا الانتخابية أغلب أعضائها من الحزب الليبرالي.

- رئيس هندوراس المنتخب نفسه ينتمي إلى الحزب الليبرالي وكان مرشحه للانتخابات الرئاسية سنة 2005. وهو من ملاك الاراضي الكبار وكان قد صرح في بداية ولايته عن نيته في تطبيق سياسة ليبرالية لكنه تراجع بعد ذلك ليصرح بأن "لا أحدا يريد مساعدته على القضاء على الفقر" وبأن "الأغنياء لا ينتازلون عن مالهم". ويمكن اعتبار قراره الرفع في الأجر الأدنى القانوني بشكل أحادي الجانب بعد رفض اتحادات أرباب العمل احد أهم الخلافات التي سيعيشها مع حزبه ومع البرلمان.

- أغلب مالكي وسائل الاعلام الكبرى على أنواعها ينتمون إلى الحزب الليبرالي وينشطون فيه.

من جهة ثانية، تعاملت وسائل الاعلام الغربية المهيمنة مع الانقلاب بأسلوب جمع بين اخفاء الوقائع وذكر نصف الحقائق. فقد حاولت في مرحلة أولى تجنب الحديث عن انقلاب كان منتظرا. ثم لجأت طوال يومين لمختلف الاساليب البلاغية حتى تتفادى ذكر مصطلح "انقلاب عسكري". ويمكننا ارجاع تردها إلى اعتبارها من الدرس الذي تلقته عندما ساندت بعضها جهرا وبعضها سرا الانقلاب على الرئيس الفنزويلي سنة 2002. وبالرغم من تنديد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الشكلي بما حصل فقد عملت عبر وسائل اعلامها على بث عدد كبير من الغالطات مثل القول بأن رئيس هندوراس المنتخب يسعى عبر القيام باستفتاء إلى البقاء في منصبه مدى حياته. لنشر هذه الاشاعة عمدت وسائل الاعلام الكبرى على استعمال كلمة "استفتاء" بدل كلمة "استشارة" والفرق

## فكرٌ بغيرك

وأنت تُعدُّ فطورك، فكرٌ بغيرك

لا تنسَ قوتَ الحمام !

وأنتَ تخوضُ حروبك، فكرٌ بغيرك

لا تنسَ مَنْ يطلبون السلام !

وأنتَ تسدّد فاتورةَ الماء، فكرٌ بغيرك

مَنْ يرضعون الغمام

وأنتَ تعودُ إلى البيت، بيتك، فكرٌ بغيرك

لا تنسَ شعب الخيام !

وأنتَ تنام وتُحصي الكواكب، فكرٌ بغيرك

ثمةَ مَنْ لم يجد حيزاً للمنام

وأنتَ تحرّر نفسك بالاستعارات، فكرٌ بغيرك

مَنْ فقدوا حقّهم في الكلام

وأنتَ تفكر بالآخرين البعيدين، فكرٌ بنفسك

قُلْ: ليتني شمعةٌ في الظلام !

محمود درويش

الإرادة " لسان حال حزب العمل الوطني الديمقراطي "

موقع " الإرادة " : [www.hezbelamal.org/alirada](http://www.hezbelamal.org/alirada)

البريد الإلكتروني: [alirada@hezbelamal.org](mailto:alirada@hezbelamal.org)

للإشتراك في قائمة مراسلات الحزب

ارسل رسالة فارغة موضوعها **SUBSCRIBE**

الى [aliradainfo-request@listas.nodo50.org](mailto:aliradainfo-request@listas.nodo50.org)